المرتجل

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد

ابن الخشاب

(٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)

تحقيق ودراسة

علي حيدر

أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق

دمشق

١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م

المقدمة

تعود صلتي بهذا البحث إلى سنوات خلت ، يوم كنت طالباً في السنة الثالثة من قسم اللغة العربية بجامعة دمشق ، حيث كلفني أستاذنا في النحو والصرف سعيد الأفغاني إلقاء محاضرة على زملائي عن ابن الأنباري النحوي وكتابه « لمع الأدلة في أصول النحو » .

وقد أتاحت لي المحاضرة الاطلاع على كنوزنا المخبوءة في دار الكتب الظاهرية ومنحتني التصميم على العودة اليها بعد إنهاء دراستي الجامعية .

وعندما عدت إلى قبة المخطوطات برأ بالعهد الذي كنت قطعته على نفسي ، عثرت على مخطوطة « المرتجل » الذي استرعى انتباهي لأسباب عديدة .

فهو أولاً شرح لكتاب « الجمل » الذي شرح فيه عبد القاهر الجرجاني (١) كتابه « العوامل المائة (٢) » وهو أول كتاب وصل الينا يبحث في العوامل .

وما من شك أن نظرية العوامل هي أخطر نظرية عرفها النحو العربي عبر تاريخه الطويل ، فهي من الأسس التي شيد عليها النحويون القدامى صرح منهجهم في دراسة النحو ، وهي التي كانت سبباً فيما بعد في تعقيد النحو ، مما دعا ابن مضاء القرطبي

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر (ت ٤٧١ / ١٠٧٨) واضع أصول البلاغة ، وأحد أئمة العربية .

انظر الدراسة التي كتبناها عنه في مقدمة كتاب « الجمل » الذي عنينا بتحقيقه .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٨٩ .

(٥١١ / ١١١٨ – ٥٩٢ / ١١٩٦) إلى أن يثور عليها في كتابه الذي سماه « الرد على النحاة » .

ومؤلفه هو ابن الخشاب ، أحد أئمة النحو في القرن السادس ، هـذا القرن الذي يعتبر فاصلاً بين مرحلتين .

آ – مرحلة إرساء الاصول ووضع النظريات .

ب– مرحلة الشرح والتعليق والتجميع والنظم .

ونستطيع بهذا الكتاب أن نعرف رأي القدماء في نظرية العوامل .

وقد حققت الكتاب معتمداً أربع نسخ خطية ، اثنتان منها من الظاهرية ، وثالثة من مكتبة غوته ، ورابعة من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، وقدمت له بمقدمة عن ابن الخشاب وحياته وشيوخه وتلامذته ومنهجه في كتابه ومذهبه النحوي ومنزلته وتأثره بمن قبله وأثره فيمن بعده .

ولا بدّ لي من الإشارة إلى الفضل الكبير الذي أحاطني بـه أستاذي المشرف **الدكتور أحمد مكي** الذي شمل هذا البحث برعايته ، وقوم من عوجه ، وأرشدني كلما ضللت الطريق ، وأنار لي سبل الدراسة .

كما لا بدّ لي من التوجه بالشكر الخالص إلى علامة الشام **الأستاذ أحمد راتب النفاخ** الذي اعتاد الباحثون أن يجدوا في منزله واحة فواحة ، يلوذون بها لينهلوا من معين الأستاذ الصافي ، يشجعهم على ذلك نبل نفس منقطع النظير ، وعطاء لم يحدّ منه المرض الذي ألم به مؤخراً ، منّ الله عليه بالعافية .

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت إلى سواء السبيل ، وإلا فعذري أنهـا الخطوة الأولى على الطريق الطويل .

دمشق في ١٠ / ١١ / ١٩٧٢

عـلي حيدر

ابن الخشاب

عصره :

ولد أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب عام (٤٩٢ / ١١٠٠) [1] في بغداد ، في حكم السلاجقة ــ وهم قوم من الأتراك حافظوا على مظهر الخلافة والتبجيل لصاحبها ــ الذين تغلبوا على البويهيين عام (٤٤٧ / ١٠٥٥) ، وفي خلال حكمهم لم يعد شمل الدول الاسلامية جميعاً ، بل ظلت مفككة العرى ، مقطعة الأوصال .

ويعد عصره (المائة السادسة للهجرة) ــ الذي شهد اضمحلال نفوذ الخلافة العباسية ــ القمة في تقدم العلوم وازدهار الآداب ، والتأليف فيها .

والأمر الجدير بالملاحظة أن التفكك والتمزق السياسي والإداري في المغرب والمشرق في هذا العصر قابله ترابط علمي ، ذلك أن الرحلات التي كان يقوم بها طلاب العلم جعلت التأثر والتأثير بعيدَي المدى ، كما أن تشجيع الدويلات ــ التي انشعبت من المملكة الإسلامية واستقلت ــ للمفكرين والادباء ، ومنافستها لبعضها

---

(١) وفيات الأعيان ٢ : ١٨٨ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ ، شذرات الذهب ٤ : ٢٢٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ١٧ .

وقد ترجمت المصادر لمعاصر له يشاركه في اسمه ونسبه هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبد القاهر بن محمد بن يوسف بن الخشاب البغدادي ، وهو عالم فقيه (ت ٥٣٣ / ١١٣٨) .

في النفوذ والسلطان والحضارة ساهم – إلى حد كبير – في هذه النهضة الفكرية، وبذلك كان في انقسام الدولة وتقطعها قوة للعلم ورواجٌ للأدب .

ولا أدل على ازدهار العلم والحياة العقلية في هذا القرن من انتشار المدارس ذوات الاختصاصات المتباينة ، والتي كان لهـــا أثر كبير في التهذيب والتثقيف الإسلامي ، كالمدرسة النظامية [1] ببغداد التي كانت قبلة الطلبة من شتى الأقطار ، فرادى وجماعات ، مقيمين على الدرس ، قد أغناهم عن التفكير في متطلبات الحياة أوقاف عظيمة على هذه المدارس ، ومن ظهور أفذاذ من الفلاسفة كالرازي (ت ٦٠٦ / ١٢٠٨) ، وأعلام من اللغويين والأدباء ، كأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ / ١١٢٤) ، وابن الأثـــير (ت ٥٧٣ / ١١٧٥) ، والقاضي الفاضل (ت ٥٩٦ / ١١٩٨) ، وعماد الدين الأصفهاني (ت ٥٩٧ / ١١٩٩) ، وغيرهم .

حياته :

لم يصلنا من أخبار ابن الخشاب إلا نتف ، لاتبرز لنا صورة حياته كاملة متسلسلة ولكنها تعيننا على معرفة ملامح من هذه الحياة .

وقد وصفته تلك الأخبار النزرة بأنه وهب نفسه للعلم ، وهو لمّا يبلغ سن الحلم . فها هو ذا يقرأ ويحفظ ، ويروي عن كبار مشايخ عصره ، ويريد أن يـلم بجميع علوم عصره حتى قيل فيه « مامن علم من العلوم إلا كانت له فيـه يدٌ حسنة »[2] .

---

(١) أسس نظام الملك الطوسي (٤٠٨ / ١٠١٨ – ٤٨٥ / ١٠٩٢) مدارس عديدة تعرف بالنظامية ، أشهرها نظامية بغداد ونظامية نيسابور ، ووقف لهـذه المدارس أسواقاً وأملاكاً تقوم بنفقاتها ، وقد كان لها أثر عظيم في الحركة الفكرية ، وكانت تعلم فيها العلوم الشرعية واللسانية .

انظر تاريخ التربية : ١٤٥ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

لم تذكر المصادر أنه درس في النظامية ، ومع ذلك نرجّح أن يكون قد انتظم في هذه المدرسة يرد مواردها العذاب كغيره من طالبي العلم ، حتى إذا شارك في فنون شتى درس على شيوخ في كل فن من الفنون .

كان له ولع بشراء الكتب ، ذكر ابن النجار [1] أنه لم يمت أحد من أهل العلم وأصحاب الحديث إلا كان يشتري كتبه كلها ، وقد اشترى يوماً كتباً بخمسمائة دينار ، ولم يكن عنده شيء ، فاستمهل ثلاثة أيام ثم مضى ونادى على داره فبلغت خمسمائة دينار ، فباعها وقبض ثمنها ووفّى ثمن الكتب [2] .

وقد أخذت عليه تصرفات مستنكرة بسبب هذا الولع ، منها أنه كان إذا استعار من أحدٍ كتاباً وطالبه به قال : دخل بين الكتب فلا أقدر عليه [3] ، ومنها أنه إذا أراد شراء كتاب غافل صاحبه وقطع ورقه وقال لصاحبه : إنه مقطوع ليأخذه بثمن بخس [4] .

ولعله أدرك ذنبه فوقف كتبه على أهل العلم ، تكفيراً عما اقترفت يداه [5].

وصفه كل من ترجم له بأنه : كان ضيق الصدر ضجوراً ، ماصنف تصنيفاً فكمله ، شرح جمل الجرجاني وترك أبواباً من وسط الكتاب ماتكلم عليها ، وقرىء عليه المصنف وكتب عليه وهو على هذه الصورة غير معتذر من ذلك بعذر ،

---

(١) محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن أبوعبد الله محب الدين ابن النجار (١١٨٣/٥٧٨ — ١٢٤٥/٦٤٣) مؤرخ ، حافظ للحديث ، ولد وتوفي ببغداد . فوات الوفيات ٢ : ٢٦٤ ، طبقات الشافعية ٥ : ٤١ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ .

(٣) معجم الأدباء ١٢/٥١ .

(٤) معجم الأدباء ١٢ : ٥١ .

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ .

وشرح المقدمة التي صنفها الوزير يحيى بن محمد بن هُبَيْرة[1] وقطعها قبل الإتمام ووصل منها إلى باب النونين الثقيلة والخفيفة ، وعمل في شرح اللمع مثل ذلك[2]، وهذا الضجر هو الذي جعل كلامه أحلى من قلمه وأجود ، وكان يجيد إذا خلا من الضجر والضيق[3] .

وكانت له حلقات تدريس ، وكان يؤدب أولاد الخليفة المستضيء[4] (٥٣٦/١١٤٢ — ٥٧٥/١١٨٠) ، وكانت له إلى ذلك كله وظيفة في بعض الأماكن في بغداد[5]، قرأ القرآن بقراءاته، وحدّث، وقد كان شديد التعصب في عقيدته لأهل السنة ، منتصراً لمذهب أحمد بن حنبل (١٦٤/٧٨٠ — ٢٤١/٨٥٥) مصرّحاً ببراهينه وحججه على ذلك[6] ، وكان صدوقاً حجةً في روايته[7]، وهو من المعدودين في طبقات الحنابلة الذين يتشددون في الدين ، وكان يوصف بأنه حجة الإسلام[8] .

ويؤثر عنه أنه كان مستهيناً بالبدع ، فقد قالت له أمه : يا بني ما أراك تصلّي

---

(١) يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني (٤٩٩/١١٠٥ — ٥٦٠/١١٦٥) عالم بالفقه والأدب ، استوزره المقتفي (سنة ٥٥٤/١١٤٩) ، ولما توفي المقتفي وبويع المستنجد ، أقره في الوزارة ، فاستمر في نعمة وحسن تصرف بالأمور إلى أن توفي ببغداد . وفيات الأعيان ٢ : ٢٤٦ ، شذرات الذهب ٤ : ١٩١ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١٠١ .

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ١٩ . وقد بويع المستضيء بالخلافة سنة ٥٦٦/١١٧٠ ، وصفت له الخلافة تسع سنين وسبعة أشهر .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ١٠١

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٨

(٧) وفيات الأعيان ٢ : ٢٨٨

(٨) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦

صلاة الرغائب على عادة الناس ، فقال لها : يا أمي ، أنا أوثر من الصلوات ماورد عن النبي (ﷺ) وأصحابه ، وهذه الصلاة لم ترد عن رسول الله (ﷺ) ولا عن أحد من أصحابه [1] ، وكان لا يختار صحبة رؤساء زمانه ووزراء وقته ، على الرغم من أنهم كانوا يودون مجالسته ويتمنونَ محاضرته [2]، ولعل مرد ذلك إلى أنه كان يضيق بما في صحبة هؤلاء من تزاحم وتحاسد ونفاق ومجاملات وتضييق حرية .

قال ابن البارد [3] : كنت يوماً بين يدي المستضيء ، فقال لي : كلٌّ من نعرفه قد ذكرنا ووصل اليه برُّنا إلا ابن الخشاب ، فأخبرْه ، فاعتذرتُ عنه بعذر اقتضاه الحال ثم خرجتُ فعرَّفتُ ابن الخشاب ذلك ، فكتب هذين البيتين :

ورد الورى سلسالَ جودك فارتووا ... فوقفتُ دونَ الورد وقفة حائم

ظمآنَ أطلبُ خفّةً من زحمةٍ ... والوِرْدُ لا يزدادُ غيرَ تزاحمِ

قال ابن البارد : فأخذتها منه ، فعرضتها على المستضيء ، فأرسلَ اليه بمئتي دينار ، وقال : لو زادنا لزدناه [4] .

وقصة أخرى تؤيد ماذهبنا إليه من زهده في مصاحبة أصحاب السلطان ، وهي

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٨

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٠

الخلفاء الذين عاصرهم ابن الخشاب هم :

١ ــ أبوالعباس أحمد المستظهر بالله بن المقتدي بويع (سنة ٤٨٧/١٠٩٤)

٢ ــ أبومنصور الفضل المسترشد بالله بن المستظهر بويع (سنة ٥١٢/١١١٨)

٣ ــ أبو جعفر المنصور الراشد بن المسترشد بويع (سنة ٥٢٩/١١٣٤)

٤ ــ أبوعبدالله محمد، المقتفي لأمر الله بن المستظهر بويع (سنة ٥٣٠/١١٣٥)

٥ ــ أبوالمظفر يوسف المستنجد بالله بن المقتفي بويع (سنة ٥٥٥/١١٦٠)

٦ ــ أبومحمد الحسن، المستضيء بأمر الله بن المستنجد بويع (سنة ٥٦٦/١١٧٠)

(٣) لم أعثر على ترجمته في الكتب التي بين يدي .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٠

أنه كان يؤدب أولاد الخليفة ، ويخرج من دار الخليفة وقت العصر ، فيقف على الحلق وعلى من يلعب الشطرنج ، فقيل للخليفة : ينبغي أن يصان عن مثل هذا، فأرسل إليه ونهاه ، فقال : هذه الأماكن لاتخلو من فائدة ، ولا أنا ممن يدخل تحت حَجْر ، فإن رضيتم ، وإلا فقد أقالكم الله ، أن ماخطبت منكم هذا ، أنتم خطبتموني ، فقال الخليفة : دعوه على حاله (١) .

وكان مرحاً ، ذا نوادر وملح ، سأله بعض أصحابه يوماً ، فقال : القفا يمدُّ أو يقصر ؟ فقال : يمدُّ ثم يقصر (٢) .

وكان إذا أراد وضع العمامة على رأسه تركها كيف اتفق ، فتجيء عذبتها تارةً من تلقاء وجهه ، وتارة عن يمينه ، وتارة عن شماله ، فلا يغيّرها ، فإذا قيل له في ذلك يقول : ما استوت العمامة على رأس عاقل قط (٣) .

ويتصف باللطف وعدم التكبر واطراح التكلف (٤) ، ويبدو أن هذه الصفات جعلته غير مكترثٍ بأعراف المجتمع ، وما تواضعوا عليه من هيبة العالم ووقاره ، فلعب الشطرنج على قارعة الطريق مع أيّ لاعب ، ووقف على حلقات المشعبذين(٥) كما أنه كان غير مبالٍ بحياته الخاصة ، فقد كانت له دار عتيقة ولأخٍ له ومن شاركهما في ورثة أبيه ، وله منها صُفّة(٦) كبيرة منفردة ، وبها بواريّ (٧) قصب ، مفروشة وفي صدرها ألواح من الخشب مرصوص عليها كتب له ، أقامت

---

(١) طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ١٩

(٢) معجم الأدباء ١٢ : ٤٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ — ٣١ .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٠ .

(٤) شذرات الذهب ٤ : ٢٢١ .

(٥) معجم الأدباء ١٢ : ٥٠ ، إنباه الرواة ٢ : ٩٩ .

(٦) الصُفّة : بناء ذو ثلاثة حوائط .

(٧) البواريّ : ج باريّ : الحصير المنسوج ، فارسية معربه .

عدة سنين ، ما أزيل عنها الغبار ، وكانت تلك البواري قد استتوت بما عليها من التراب ، يقعد في جانب منها ، والباقي على تلك الحالة ، وقيل : إن الطيور عششت فوق الكتب وفي أثنائها [1] .

وهو لم يتزوج ولم يتسرّ [2] ، ولعلّ انصرافه للعلم قد أنساه نفسه وشغله عن الحياة الدنيا .

وقد وصف — كما وصف أبو الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦/٩٦٦) من قبله — بأنه كان وسخ الثياب ، قذراً في ملبسه ومأكله ، يترك العمامة على رأسه أشهراً حتى تتسخ أطرافها من عرقه ، فتسودّ وتتقطّع [3] ، ولعلنا لانعدو الحقيقة إذا فسرنا ذلك بانشغاله عن نفسه وزهده في الحياة .

مصادر ثقافته وتكوينه الفكري

تنوعت ثقافة ابن الخشاب بتنوع ثقافة عصره ، إذ أنه استظهر كتاب الله عز وجل وقرأه بالقراءات الكثيرة [4] ، وسمع الحديث من رواة الحديث في عصره ، وتفقه فيه ، وشُغف بروايته حتى قرأه على أقرانه [5] ، وقد سلكه ابن نقطة (ت ٦٢٩/١٢٣١) في الحفاظ الذين يعتمد على ضبطهم [6] ، وروى الحديث وسمعه منه تلامذته [7] ، وكان ثقة فيه صدوقاً ، نبيلاً حجة كما كان عالماً بالتفسير

---

(١) إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ .
(٢) معجم الأدباء ١٢ : ٥١ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٠ .
(٣) » » » » » » » » » » » » : ٣١٧ ، بغية الوعاة ٢ : ٣١ .
(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .
(٥) » » » » » » » » » » » » .
(٦) » » » » » » » » » » » » .
(٧) » » » » » » » » » » » » .

وله معرفة جيدة في الفرائض [1] والحساب والهندسة والأنساب والمنطق والفلسفة .

أما في الأدب فقد تبحّر فيه وتخرج عليه العماد الأصفهاني (٥١٩/١١٢٥ — ٥٩٧/١٢٠١) صاحب الخريدة ، وقد ترجم له العماد في خريدته فقال : « شيخنا في علم الأدب ، أعلم الناس بكلام العرب » [2] ، وتخرج عليه صاحب « منتهى الطلب من أشعار العرب» محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون (ت . بعد ٥٨٩/١١٩٣) ، وكان يقرأ اختياراته التي بلغت ألف قصيدة من أشعار العرب الذين يستشهد بأشعارهم على شيخه ابن الخشاب [3] .

وقد كان ابن الخشاب مباهياً بحفظه للشعر ، ولا أدل على ذلك من القصة التي رواها عبد العزيز بن محمود المعروف بابن الأخضر (ت ٦١١/١٢١٤) « دخلت عليه يوماً وهو مريض ، وعلى صدره كتاب ينظر فيه ، قلت : ماهذا ؟ قال : ذكر ابن جني مسألة في النحو ، واجتهد أن يستشهد عليها ببيت ، فلم يحضره ، وإني لأعرف على هذه المسألة سبعين بيتاً من الشعر ، كلُّ بيتٍ من قصيدة يصلح أن يستشهد به عليها » [4] .

ويبدو لنا من مؤلفاته ومما قيل فيه أن تميزه كان بعلمي النحو واللغة ، حتى قيل فيه « إنه في درجة أبي علي الفارسي (٢٨٨/٩٠٠ — ٣٧٧/٩٨٧) في النحو [5] . وبعضهم يفضله على الفارسي [6] ، وقد قيل : النحاة في بغداد أربعة : الجواليقي ،

---

(١) إنباه الرواة ٢ : ١٠١ ، وعلم الفرائض هو علم تقسيم الميراث .
(٢) الخريدة ١/٨٢ ، والنص في إنباه الرواة ٢/١٠٢ .
(٣) مصورة مخطوطة منتهى الطلب من معهد المخطوطات رقم ٨٣ أدب .
(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٨ .
(٥) معجم الأدباء ١٢ : ٤٧ .
(٦) طبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٣٥٣ .

وابن الشجري ، وابن الخشاب ، وابن الدهان [1] .

شيوخه في النحو واللغة والأدب :

١ — أحمد بن عبد السيّد بن علي ، أبو الفضل النحوي المعروف بابن الأشقر (ت ٥٥/٦٧٤) [2] .

٢ — الحسن بن علي بن يوسف المحوّلي (؟) [3] .

٣ — سلامة بن غيّاض بن أحمد أبو الخير الكفرطابي (ت ٥٣٤/١١٣٩) [4] .

٤ — علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن أبي زيد النحوي ، المعروف بالفصيحي (ت ٥١٦/١١٢٢) [5] .

---

(١) طبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٣٣٥ .
الجواليقي : موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن أبو منصور بن الجواليقي (٤٦٦/١٠٧٣ — ٥٤٠/١١٤٥) عالم بالأدب واللغة ، مولده ووفاته ببغداد .
وفيات الأعيان ٢ : ١٤٢ ، إنباه الرواة ٣ : ٣٣٥ .
ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد الحسني ، أبو السعادات (٤٥٠/١٠٥٨ — ٥٤٢/١١٤٨) من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب ، مولده ووفاته ببغداد .
نزهة الألبا : ٤٨٥ ، وفيات الأعيان ٢ : ١٨٣ .
ابن الدهان : سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري ، أبو محمد (٤٩٤/١١٠٠ — ٥٦٩/١١٧٤) عالم باللغة والأدب ، مولده ومنشأه ببغداد .
وفيات الأعيان ١ : ٢٠٩ ، إنباه الرواة ٢ : ٤٧ .
(٢) ترجمته في معجم الأدباء ٣ : ٢١٩ ، إنباه الرواة ١ : ٨٧ .
(٣) « « إنباه الرواة ١ : ٣١٥ .
(٤) « « إنباه الرواة ٢ : ٦٧ ، بغية الوعاة ١ : ٩٣ .
(٥) « « إنباه الرواة ٢ : ٣٠٦ ، بغية الوعاة ٢ : ١٩٧ .

٥ – المبارك بن الفاخر بن محمد بن يعقوب أبو الكرم النحوي البغدادي المعروف بابن الدباس (٤٣١/١٠٣٩ – ٥٠٥/١١١١) [١] .

٦ – محمد بن أحمد بن جَوامَرد الشِّيرازي ، أبو بكر القطّان النحوي (بعد ٥١٠/١١١٦) [٢] .

٧ – موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الجواليقي (٤٦٦/١٠٧٣ – ٥٣٩/١١٤٤) [٣] .

٨ – هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات المعروف بابن الشجري (٤٥٠/١٠٥٨ – ٥٤٢/١١٤٧) [٤] .

شيوخه في الحديث :

١ – أحمد بن عبيد الله بن محمد السلمي العُكْبُري ، أبو العز بن كادش (٥٢٦/١١٣١) [٥] .

٢ – أحمد بن علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنّاء أبو غالب (٤٤٥/١٠٥٣ – ٥٢٧/١١٣٢) [٦] .

٣ – إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث ، أبو القاسم السَّمَرْقندي (٤٥٤/١٠٦٢ – ٥٣٧/١١٤٢) [٧] .

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ٣ : ٢٥٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٧٢ .

(٢) » » » » ٣ : ٥٢ ، » » ١ : ٢٢ .

(٣) » » » » ٣ : ٣٣٥ ، » » ٢ : ٣٠٨ .

(٤) » » » » ٣ : ٣٥٦ ، » » ٢ : ٣٢٤ .

(٥) » » شذرات الذهب ٤ : ٧٨ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .

(٦) » » » » ٤ : ٧٩ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

(٧) » » » » ٤ : ١١٢ ، » » » » » »

٤ – الحسين بن محمد بن عبد الوهاب ، أبو عبد الله المعروف بابن الدباس (٤٣٣/١٠٤١ – ٥٢٤/١١٢٩) [١] .

٥ – عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن بن مبارك ، أبو منصور القزّاز (ت ٥٣٥ / ١١٤٠) [٢] .

٦ – أبو القاسم ، علي بن الحسين الرّبَعي (؟) [٣] .

٧ – علي بن عبد الله بن نصر بن نصر بن عبيد الله بن سهل ، أبو الحسن الزاغُوني (٤٥٥/١٠٦٣ – ٥٢٧/١١٣٢) [٤] .

٨ – عمر بن أبي الحسين ، أبو شجاع البسطامي (ت ٥٤٢/١١٤٧) [٥] .

٩ – محمد بن أحمد أبو جعفر المعروف بلبكجي (؟) [٦] .

١٠ – محمد بن علي بن ميمون بن محمد ، أبو الغنائم النّرسي (٤٢٤ / ١٠٣٢ – ٥١٠/١١١٦) [٧] .

١١ – محمد بن علي بن يحيى بن يونس بن هبيرة (ت ٥١٠/١١١٦) [٨] .

١٢ – محمد بن محمد بن الحسين بن القرّاء (٤٥١/١٠٥٩ – ٥٢٦ / ١١٣١) [٩] .

«١» ترجمته في شذرات الذهب ٤ : ٦٩ .

«٢» « « « « ٤ : ١٠٦ .

«٣» « « الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

«٤» « « المنتظم ١٠ : ٣٢ ، شذرات الذهب ٤ : ٧٩ .

«٥» « « المنتظم ١٠ : ١٢٨ ، شذرات الذهب ٤ : ٢٠٦ .

«٦» « « طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ١٧ .

«٧» « « المنتظم ٩ : ١٨٩ ، معجم الأدباء ١٢ : ٥٠ .

«٨» ترجمته في طبقات المفسرين : ٣٨ .

«٩» « « المنتظم ١٠ : ٢١٣ ، شذرات الذهب ٤ : ٨٢ .

١٣ــ هبـــة الله أحمد بن عمر الحريري ، أبو القاسم ، ويعرف بابن الطّبْر (٤٣٥/١٠٤٣ ــ ٥٣١/١١٣٦) [١] .

١٤ــ هبـة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن العباس ، أبو القاسم بن الحُصَيْن (٤٣٢/١٠٤٠ ــ ٥٢٥/١١٣٠) [٢] .

١٥ــ يحيى بن عبد الوهاب بن محمـد بن إسحاق بن محمـد بن يحيى بن منده (٤٣٤/١٠٤٢ ــ ٥١١/١١١٧) [٣] .

أما في **الحساب والهندسة** فقد درس على الشيخ محمد بن عبد الباقي بن محمـد أبي بكر الأنصاري (٤٤٢/١٠٥٠ ــ ٥٣٥/١١٤٠) [٤] .

وفي **الفرائض** تلمذ لمحمد بن الحسين بن عـلي بن إبراهيم بن عبد الله الشيباني الحاجي المزرقي (٤٣٩/١٠٤٧ ــ ٥٢٧/١١٣٢) [٥] .

تلاميذه في النحو واللغة والأدب

١ ــ إبراهيم بن مسعود بن حسان ، أبو إسحاق الضرير (ت٤٩٠/١١٩٦) [٦]

٢ ــ أحمد بن علي بن مسعود بن عبـــد الله المعروف بابن السقّاء (٥٤٤/١١٤٩ ــ ٦١٣/١٢١٦) [٧] .

«١» ترجمته في المنتظم ١٠ : ٧١ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

«٢» » » ١٠ : ٢٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .

«٣» » » ٩ : ٢٠٤ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ١٢٧ .

«٤» » » معجم الأدباء ١٢ : ٤٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .

«٥» » » » » » » »

«٦» ترجمته في طبقات ابن قاضي شهبة ١ : ١٨٠ .

«٧» ترجمته في بغية الوعاة ١ : ٣٤٧ .

٣ ــ أحمد بن منصور بن أحمد بن عبد الله الكازَرُوني أبو العباس (ت ٥٨٦/١١٩٠) [١] .

٤ ــ أحمد بن هبة الله بن العلاء بن منصور المخزومي المعروف بالصدر الزاهد (ت ٦١١/١٢١٤) [٢] .

٥ ــ أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور المعروف بابن العَبَرْتي (ت٥٨٩/١١٩٣) [٣] .

٦ ــ إسماعيل بن علي بن مواهب بن محمد أبو علي الحُظَيري أو الحُضيري (ت ٦٠٣/١٢٠٦) [٤] .

٧ ــ الحسن بن أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان ، أبو علي بن أبي العباس الحَوْتَري (ت ٥٧٣/١١٧٧) [٥] .

٨ ــ الحسن بن علي بن أبي سالم بن المعمر بن عبد الملك بن ناهوج الإسكافي (ت ٥٩٦/١١٩٩) [٦] .

٩ ــ زيد بن الحسن بن زيد بن الحسين ، ابن ذي رُعين الأصغر أبو اليمن الكندي (ت ٦١٣/١٢١٦) [٧] .

١٠ ــ العباس بن رداد بن عمر البندنيجي ، أبوالفضل (؟) [٨] .

«١» ترجمته في طبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٢٥٠ .

«٢» « « إنباه الرواة ١ : ١٣٨ ، بغية الوعاة ١ : ٣٩٥ .

«٣» « « « « ١ : ٢٣٥ ، « « ١ : ٤٤١ .

«٤» « « « « ١ : ٢٠٣ ، « « ١ : ٤٥٢ .

«٥» « « « « ١ : ٢٧٥ .

«٦» « « بغية الوعاة ١ : ٥١٤ .

«٧» « « إنباه الرواة ٢ : ١٠ ، بغية الوعاة ١ : ٥٧٠ .

«٨» « « « « ٢ : ٣٧٤ .

١١ – عبد الصمد بن يوسف بن عيسى الضرير (ت ٥٧٦/١١٨٠)[١] .

١٢ – عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، أبو البقاء العكبري النحوي الضرير (ت ٦١٦/١٢١٩) [٢] .

١٣ – عبد الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن أبي عيسى (٥٣٤/١١٣٩ – ٦٠٠/١٢٠٣) [٣] .

١٤ – علي بن أحمد بن علي أبو الحسن البغدادي (ت ٦١٠/١٢١٣) [٤] .

١٥ – علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت أبو الحسن الحِلِّي المعروف بِسُمَيم (ت ٦٠١/١٢٠٤) [٥] .

١٦ – علي بن المبارك بن عبد الباقي بن بابَويه ، أبو الحسن ، المعروف بابن الزاهدة (ت ٥٩٤ / ١١٩٧) [٦] .

١٧ – علي بن محمد بن محمد بن علي بن السكون الحِلِّي ، أبو الحسن (ت ٦٠٦/١٢٠٩) [٧] .

١٨ – ابن عيسى بن أبي الحسن ، أبو حفص البروري البغدادي (ت ٦١٨/١٢٢١) [٨] .

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ٢ : ١٧٨ ، بغية الوعاة ٢ : ٩٧ .
(٢) » » » ٢ : ١١٦ ، » » ٢ : ٣٨ .
(٣) » » » ٢ : ١٣٧ ، » » ٢ : ٥٩ .
(٤) » » » ٢ : ٣١٨ ، » » ٢ : ١٨٥ .
(٥) » » » ٢ : ٣١٨ ، » » ٢ : ١٨٥ .
(٦) » » » ٢ : ٣١٨ ، » » ٢ : ١٨٥ .
(٧) » » بغية الوعاة ٢ : ١٩٩ .
(٨) » » تاريخ الإسلام (وفيات ٦١٨ هـ) .

١٩ ــ القَيْلوَي النحوي (ت ٦١٠/١٢١٣) [١] .

٢٠ ــ المبارك بن أبي شَتَسكين ، أبو القاسم النجمي البغدادي (ت ٦٠٧/١٢١٠) [٢] .

٢١ ــ المبارك بن المبارك بن سعيد ، أبو السعادات الوجيه ، أبو بكر بن الدهان الضرير (ت ٦١٢/١٢١٥) [٣] .

٢٢ ــ محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا ، أبو الفرج (ت ٥٧٩/١١٨٣) [٤] .

٢٣ ــ محمد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب الفِزْرَاني الضرير (٥٣٠/١١٣٥ ــ ٦٠٣ / ١٢٠٦) [٥] .

٢٤ ــ محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن تيمية ، فخر الدين (٥٤٢ / ١١٤٧ ــ ٦٢٢ / ١٢٢٥) [٦] .

٢٥ ــ محمد بن صفي الدين عماد الدين المعروف بالعماد الأصفهاني (٥١٩/١١٢٥ ــ ٥٩٧/١٢٠٠) [٧] .

٢٦ ــ محمد بن سلطان بن أبي غالب (؟) [٨] .

٢٧ ــ محمد بن علي بن أحمد أبوعبد الله المعروف بابن حميدة (٤٨٦/١٠٩٣ ــ ٥٥٠/١١٥٥) [٩] .

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ٣ : ٣٤ .
(٢) « « الذيل على طبقات الحنابلة ٢ : ٥٩ .
(٣) « « إنباه الرواة ٣ : ٢٥٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٧٣ .
(٤) « « بغية الوعاة ١ : ٢٣ .
(٥) « « إنباه الرواة ٣ : ٥٣ .
(٦) « « الذيل على طبقات الحنابلة ٢ : ١٥١ .
(٧) « « وفيات الأعيان ٤ : ٢٣٣ .
(٨) « « بغية الوعاة ١ : ١١٥ .
(٩) « « إنباه الرواة ٣ : ١٨٥ ، بغية الوعاة ١ : ١٧٣ .

٢٨ ــ محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون (كان حياً ٥٨٩/١١٩٣) [١] .

٢٩ ــ محمد بن محمد بن الحسين أبو البركات بن أبي جعفر (ت٦١٨/١٢٢١)[٢]

٣٠ ــ مصدق بن شبيب بن الحسين الصّلْحي ، أبو الخير (٥٣٥ / ١١٤٠ ــ ٦٠٥ / ١٢٠٨) [٣] .

٣١ ــ معتوق بن منيع أبو المواهب الخطيب (ت ٦٠٦/١٢٠٩) [٤] .

٣٢ ــ مكي بن ريّان بن شبّة الماكسيني أبو الحرم الضرير (ت ٦٠٣/١٢٠٦) [٥] .

٣٣ ــ نصر بن عبد الرحمن بن اسماعيل بن علي بن الحسين ، أبو الفتح الإسكندري الغزاوي (كان حياً سنة ٥٦١/١١٦٥) [٦] .

٣٤ ــ هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيوب بن علي بن أيوب أبومنصور (ت ٦١٠/١٢١٣)[٧] .

٣٥ ــ هبة الله بن محمد بن موسى ، أبو الحسن بن الصفّار (ت ٥٨٦/١١٩٠) [٧] .

٣٦ ــ يحيى بن القاسم بن مفرج بن ذرع الخضر بن الحسن ، أبو زكريا التغلبي التِكريتي (٥٣١ / ١١٣٦ ــ ٦١٠ / ١٢١٣) [٩] .

«١» لم أعثر على ترجمته في المراجع التي رجعت إليها .

«٢» ترجمته في إنباه الرواة ٣ : ٢١٠ ، بغية الوعاة ١ : ٢٢٢ .

«٣» إنباه الرواة ٣ : ٢٧٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٨٧.

«٤» طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٢٥٠ .

«٥» إنباه الرواة ٣ : ٣٢٠ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٩٩ .

«٦» « « ٣ : ٣٤٥ ، « « ٢ : ٣١٤ .

«٧» « « ٣ : ٣٥٧ ، « « ٢ : ٣٢٢ .

«٨» بغية الوعاة ٢ : ٣٢٥ .

«٩» بغية الوعاة ٢ : ٣٣٩ .

تلاميذه في الحديث :

١ ــ عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجُنابذي ، أبو محمد بن الأخضر (٥٢٤ / ١١٢٩ ــ ٦١١ / ١٢١٤) [١] .

٢ ــ عبد الكريم بن محمد أبوسعد السَّمْعاني (ت ٥٦٣/١١٦٧) [٢] .

٣ ــ عبد الله بن أحمد بن قدامه المَقْدسي ، موفق الدين أبو محمد (٥٤١/١١٤٦ ــ ٦٢٠/١٢٢٣) [٣] .

٤ ــ عبد الوهاب بن علي بن علي بن عبيد الله ، أبو أحمد بن سكينة (٥١٧/١١٢٣ ــ ٦٠٧/١٢١٠) [٤] .

مصنفاته :

١ ــ المرتجل ، وهو الذي عندنا بتحقيقه .

٢ ــ شرح اللمع [٥] : واللمع لابن جني [٦] كتاب صغير في النحو ، جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي ، شرحه النحويون شروحاً متعددة ، وقد شرحه ابن الخشاب في ثلاثة مجلدات ، إلا أنه لم يتمه ، ووصل فيه إلى باب النداء .

---

(١) شذرات الذهب ٥ : ٤٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٣١ .

(٢) المنتظم ١٠ : ٢٢٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٣١ .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ : ١٣٣

(٤) معجم الأدباء ١٢ : ٥٠ .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٢٠ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .

(٦) عثمان بن جني الموصلي ، أبو الفتح (ت ٣٩٢/١٠٠٢) ، إمام في الأدب والنحو ، وله شعر ، ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد ، وكان أبوه مملوكاً رومياً .

٣ – شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة (٤٩٩/١١٠٥ – ٥٦٠/١١٦٥) في النحو[١]: ورد هذا الكتاب عند بعضهم باسم المقتصد في النحو ، وقد أشار ابن هبيرة على ابن الخشاب أن يشرحه فشرحه في أربعة مجلدات ولم يتمه ، وقد وصل فيه إلى باب النونين الثقيلة والخفيفة .

٤ – الرد على ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ / ١٠٧٧) في كتابه « شرح جمل الزجاجي (ت ٣٣٧/٩٤٩ م) »[٢] ، وقد شرح جمل الزجاجي كثيرون غير ابن بابشاذ[٣] .

٥ – الرد على الخطيب التبريزي (٤٢١/١٠٣٠ – ٥٠٢/١١٠٩) في « تهذيب إصلاح المنطق »[٤] : وإصلاح المنطق لابن السكيت (١٨٦ / ٨٠٢ – ٢٤٤/٨٥٨) كتاب لغوي اهتم به اللغويون والنحويون .

٦ – حاشية على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري[٥] (٤٤٦ / ١٠٥٤ – ٥١٦ / ١١٢٢) .

٧ – الرد على أمالي ابن الشجري (٤٥٠/١٠٥٨ – ٥٤٢/١١٤٨)[٦] : أراد ابن الخشاب أن يسمع الأمالي عليه فامتنع من ذلك فرد عليه ابن الخشاب في مواضع منها ، ووقف ابن الشجري على الرد ، ورد على ابن الخشاب بكتاب سماه الانتصار .

«١» إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠

«٢» معجم الادباء ١٧ : ٥٠ ، « « « « « « « «

«٣» انظر كشف الظنون ٢ : ٦٢٦ وما بعدها .

«٤» معجم الادباء ١٧ : ٥٠ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠

«٥» كشف الظنون ٣ : ٢٠٥ .

«٦» إنباه الرواة ٣ : ٣٥٦ .

٨ ـ أغلاط الحريري في مقاماته أو الرد على مقامات الحريري [١] : وهو ما أخذه ابن الخشاب عليه من أخطاء أسلوبية ولغوية ونحوية وبلاغية ومعنوية ، وقد انتصر ابن بري (٤٩٩/١١٠٦ ـ ٥٨٢/١١٨٧) للحريري فرد على رد ابن الخشاب [٢] .

٩ ـ القصيدة البديعة الجامعة لأشتات الفضائل والرموز العلمية : كتب هذه القصيدة إلى ابن الدهان معجزاً وممتحناً [٣] .

وفي دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من هذه القصيدة تحت رقم (٣٩٠٨ أدب) .

١٠ ـ جواب المسائل الاسكندرانية في الاشتقاق [٤] .

١١ ـ اللمع في الكلام على لفظة « آمين » المستعملة في الدعاء وحكمها : في مكتبة كوبريللي بتركيا نسخة من هذا الكتاب تحت رقم ١٣٩٣ ، وذكر بروكلمان أن مجلة Msoex كتبت عنه [٥] .

شعره :

روي لابن الخشاب شيء من الشعر يلتحق بشعر العلماء ، فمن هذا الشعر تلك

«١» معجم الأدباء ١٧ : ٥٠ ، إشارة التعيين ورقة ٣٥ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ .

«٢» طبع رد ابن الخشاب وانتصار ابن بري وألحقا بكتاب مقامات الحريري، ومزج الكتابان على شكل مناظرة، في المطبعة الحسينية المصرية (سنة ١٣٤٣/١٩٢٥) .

«٣» الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ ، بروكلمان ١ : ٤٩٣ .

«٤» « « « « « « ولم يذكر غيره .

«٥» بروكلمان ١ : ٤٩٣ .

القصيدة التعليمية البديعية الجامعـــة لأشتات الفضائل والرموز العلمية ، ومن شعره في الشمعة :

صفراءُ لا من سَقَمٍ مَسَّها ... كيفَ وكانت أمُّها الشافية
عُريانـــةٌ باطنها مكتسٍ ... فاعجب لهـــا كاسيةً عارية

إنباه الرواة ٢ : ١٠١

وله ملغزاً في كتاب :

وذي أوجهٍ لكنه غـــير بائح ... بسرٍّ وذو الوجهين للسرِّ مظهرُ
تناجيك بالأسرارِ أسرارُ وجهه ... فتفهمها ما دمتَ بالعين تنظر

إنباه الرواة ٢ : ١٠١

وقال في المدح :

تلقـاه إما عـــالماً أو معلّماً ... يومي حِجاجٍ أو عَجَاجِ ألْهَبَا
فمجادلٌ يهدي غويّـاً مُشْغباً ... ومُجدّلٌ يردي كميّـاً مُحْربا

الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٢

وقال في الحكم :

إذا عنَّ أمرٌ فاستشرْ فيه صاحباً ... وإن كنت ذا رأي يشير على الصحب
فاني رأيت العينَ تجهلُ نفسَها ... وتدركُ ما قد حلَّ في موضع الشهب

معجم الأدباء ١٢ : ٥٣

وربما أتيح له في بعض ما نقل من شعره شيء من طبع يرتفع بـه عن شعر العلماء كما في قوله :

لذَّ خمولي وحـــلا مُرُّه ... إذ صانني عن كلِّ مخلوقِ
نفسيَ معشوقي ولي غيرةٌ ... تمنعني من بـذل معشوقي

معجم الأدباء ١٢ : ٥٢،

وكما في هذه الأبيات :

واذكر إذا قمتَ يوم العرض منتفضاً ... من التراب بلا قُطْنٍ ولا كفنِ
وجيء بالنار قد مُدَّ الصراط على ... حافاتها تتلظّى فعل مُغْتَبِنِ
وتَنْشُرُ الصُّحفُ فيها كلُّ مُحْتَقَبٍ ... من المخازي وما قَدَّمتَ من حَسَنِ
هناكَ إن كنتَ قد قدمت مُدَّخراً ... تُسْقَى من الحوضِ ماءً غيرَ ذي أَسَنِ
عند الجزاءِ تعضُّ الكفَّ من نَدَمٍ ... على تخطِّيكَ في سِرٍّ وفي عَلَنِ
لا تركنَنَّ إلى الدنيا ففي جَدَثٍ ... يكونُ دفنُك بين الطين واللَّبَنِ
واستنَّ بالسلف الماضي وكن رجلاً ... مبرّأً من دواعي الغيِّ والفِتَنِ
ودعْ مذاهبَ قومٍ أحدثت إثماً ... فيها خلافٌ على الآثار والسُّنَنِ

الذيل على طبقات الحنابلة ١:٣٢٢

وفاتـــه :

قال ابن الجوزي (٥٠٨/١١١٤ — ٥٩٧ / ١٢٠١) : مرض ابن الخشاب نحواً من عشرين يوماً فدخلت عليه قبل موته بيومين ، وقد يئس من نفسه فقال لي : عند الله أحتسب نفسي (١) .

وقال ابن الأخضر (٥٢٤/١١٣٠ — ٦١١/١٢١٥) : عدناه في مرضه فوجدناه بأسوأ حال ، فنقله القاضي أبو القاسم بن الفرّاء (؟) إلى داره وألبسه ثوباً نظيفاً وأحضر الأشربة والمناورد فأشهدنا بوقف كتبه ، فتفرقت وباع أكثرها أولاد العطار .

وقد لبّى نداء ربه عشية يوم الجمعة ثالث رمضان سنة ٥٦٧/١١٧١ بباب الأزج

(١) المنتظم ١٠:٢٣٨

بدار أبي القاسم الفراء (؟) ودفن بمقبرة أحمد بباب حرب وصلي عليه بجامع السلطان يوم السبت وتقدم في الصلاة عليه أبو النجم بن القابلة (؟) [1] .

وقال العماد الأصفهاني : لما كنت بالشام رأيته ليلةً في المنام كأني أقول له : ما فعل الله بك ؟ فقال : خيراً ، فقلت : وهل يرحم الله الأدباء ؟ قال : نعم، قلت : وإن كانوا مقصرين ، قال : يجري عتاب كثير ثم يكون النعيم [2] .

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٢٧٠

(٢) إنباه الرواة ٢ : ٩٩ ، وفيات الأعيان ١ : ٢٦٧ .

منهج ابن الخشاب في شرحه

يبدو من كلام المؤلف أن المرتجل شرح مختصر لكتاب الجمل ، فقد جاء في المقدمة « هذا إملاء على مختصر أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني — رحمه الله — الذي وسمه بالجمل ، يجري مجرى الشرح له وإن كان غير مستقصى » (١) .

وقد درج في شرحه على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل ، وكان يذكر في أول الفصل جملة أو أكثر من كلام الجرجاني ثم يأتي بعدها بالشرح .

وقد ترك أبواباً من الكتاب لم يتكلم عليها وهي :

١ — حروف الجر (٢) .

٢ — باب التوابع (٣) .

٣ — باب التذكير والتأنيث (٣) .

وكان يعد بأنه سيتحدث عن أشياء في الأبواب الآتية (٤) ، ولكنه لم يفعل .

وأثر المنطق بادٍ في شرحه فقد كان يذكر كل وجوه المسألة فيدحضها واحداً إثر واحد مبقياً على الوجه الصواب في رأيه (٥) .

«١» المرتجل : ٤

«٢» المرتجل : ٢٢٣

«٣» المرتجل : ٣١١

«٤» المرتجل : ٢٥

«٥» المرتجل : ٢٦

وإذا كان للمسألة وجهان فإنه يذكرهما [1] .

وهو يبدأ فصوله بالتعريفات والحدود ، وهو يستنبط تعريفه من المعنى اللغوي كقوله : « الإعراب في أصل الوضع مصدر أعرب الرجل إذا أبان عما في نفسه ، ومنه الحديث « البكر تستأذن وأذنها صماتُها ، والثيّبُ يعربُ عنها لسانُها » [2] . أما الحدود فقد كانت متأثرة بالمنطق ، كحده للفعل في قوله « وأمّا الفعل فحدُّه أنه لفظة تدلُّ على معنى في نفسها مقترن بزمان محصّل ، فقولنا : تدل على معنى في نفسها احتراز من الحرف لأن الحرف يدل على معنى في غيره ... » [3] .

أما مصطلحاته فهي مصطلحات النحويين السابقين له ، ويبدو أن المصطلحات في القرن السادس استقرت واتفق عليها ، وهي المصطلحات التي استمرت حتى العصر الحديث .

وقد استشهد بمئة وإحدى عشرة آية على أحكام النحو التي عرض لها أو على إثبات معنى بعض الكلمات كقوله (وما كان من المعتل في آخره ألفٌ سُمِّي مقصوراً لقَصْرِ إعرابه فيه — أي حبسه ، قال الله تعالى « حور مقصورات في الخيام » أي محبوسات) [4] .

وقد استشهد بوجه آخر من القراءة لثماني آيات ، غير أن أياً من هذه القراءات لم تكن شاذة .

وأما شواهده الشعرية فقد بلغت مئة وأحد عشر بيتاً ، نسب منها اثني عشر فقط . وتتوزع هذه الشواهد بين الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، واستشهد ببيت لأبي نواس ليدل على خروجه على قواعد النحو .

«١» المرتجل : ٥٦—٥٧

«٢» المرتجل : ٣٤

«٣» المرتجل : ١٤

«٤» المرتجل : ٤٥

فهو إذن قد تقيد ـ من حيث استشهاده بالشعر ـ بما تعارف عليه جمهور النحاة ـ

واحتج أيضاً ببعض الأقوال المروية عن العرب وبعض الأمثال كما احتجّ بالحديث الشريف مخالفاً ما تعارف عليه النحويون من عدم احتجاجهم بالحديث لعدم وثوقهم أنه لفظ الرسول ﷺ .

فقد جاء بثلاثة أحاديث ، استشهد بواحد منها على معنى كلمة « الإعراب »[1] والثاني حديث شريف ذهب مثلاً[2] والثالث استشهد بـه على مجيء الحال من النكرة الموصوفة[3] .

وأما عن التعليل فحدّث ولا حرج فقد كان ابن الخشاب مولعاً بالعلة فلم يدع حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليل ، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلة .

علل بالمشابهة قائلاً « وخصّ هذا القلب (قلب ألفا كلا وكلتا) بالجر والنصب دون الرفع لأن على وإلى لاحظ لهما في الرفع فلم يكن لهما في الرفع حال تحمل عليها حال كلا وكلتا ، فتُغيّرا لذاك ، فبقيت ألفهما على أصل ما ينبغي أن تكون فلم تغيّر ، وليس هذا التغيير بإعراب ، بـل هو طارىء على الكلمتين للشبه الذي عرض لهما بالحرف في الحالتين المذكورتين[4] .

وعلل بالفرق فقال : والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء (الأسماء المقصورة) أن حرف إعرابه ألف ، والألف لا يصح تحريكها لأنها إن حركت انقلبت همزة ، فزال عنها لفظها وخرجت عن كونها ألفاً فبطلت بذلك

«١» المرتجل : ٣٤
«٢» المرتجل : ٩١
«٣» المرتجل : ١٦٥
«٤» المرتجل : ٦٩

صيغة العدل ... والفرق بينه وبين المبني أن المبني المانع له من ظهور الإعراب معنى لا لفظ[1] » .

وعلل بالثقل فقال : « وذلك أنهم لو أعربوا الاسم المضاف الى ياء المتكلم بما يستحقه من رفع ونصب وجر لكانت تنقلب إذا انضمّ ما قبلها وهي ساكنة واواً ، فكانت الحال تفضي بهم الى أن يقولوا في الرفع : هذا غلامو ، وإن استعملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلها كان اللفظ بها مع الضمة قبلها مستثقلاً[2] » .

وعلل بالحمل على النقيض فقال « فكم في الاستفهام مبنية لتضمنها معنى حرفه مع دلالتها على العدد ، وفي الخبر مبنية حملاً عند أكثرهم على نقيضها وهو ربّ إذ كانت كم الخبرية للتكثير وربّ للتقليل[3] » .

وعلل بالتخفيف فقال : « لك (في الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الأوسط) الصرف وتركه ، فالصرف لأنه بسكون أوسطه مع كونه على العدة التي تكون عليها أكثر الأسماء المتمكنة — وهو الثلاثي — خفّ فقاومت خفته إحدى العلتين الموجودتين فيه[4] » .

وعلل بالتغليب فقال : لما كان الدنو والتصوّب إنما يكون في الأغلب من قاصد مُمَيِّز وقد أخبر به عن هذه النجوم عدل عن التأنيث الى التذكير فقال : دنَوا ، ولم يقل : دَنَتْ[5] » .

وعلل بالاختصار مع المبالغة فقال : « والعـــدلُ ، لأن موحَدَ معدول عن

«١» المرتجل : ٤٥
«٢» المرتجل : ١٠٧
«٣» المرتجل : ١٧٧
«٤» المرتجل : ٧٦
«٥» المرتجل : ٦٥

واحد واحد ، ومثنى عن اثنين اثنين .. وفائدة هـــذا العدل الاختصار مع المبالغة [1] » .

وعلل بالمشاكلة فقال : « ولا يجوز إظهار أن بعـــد الواو مراعاةً للمشاكلة في ظاهر اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه [2] » .

وعلل بعلل تحليلية فقال : « وعللوا بناء هذا الضرب مما اختص بالنداء (صيغة فَعَالِ) بأن قالوا : النداء يقتضي البناء ، وهذه الأسماء مؤنثات معارف معدولات منادياتٌ ، وعلتان تمنعان من الصرف ، فغلبت هذه العلل على الاسم فبعّدته من التمكن جداً ، فبني البتة [3] » .

وعلل تعليلات لغوية فقال : « فأما الوصف في حبلى وحمراء فغير معتدٍّ به عند المحققين بـــل التأثير في منع الصرف عندهم لزوم التأنيث وكونه كالمتكرر » واستدلوا على صحة ماذهبوا اليه بأنهم منعوا الصرف في قولهم : صحراء وخلفاء ، وهما اسمان لا وصفان [4] » .

وعلل بالأصل ، فقال : « واختصوا بهذا التوصل « أيا » لأنها في الاصـــل بعض من كل فهي اسم مبهم والغرض وصفهـــا ، والمبهم يقتضي الوصف كل الاقتضاء [5] » .

وعلل بـ « أمن اللبس » ، فقال : « ضمـــير المتكلم يستوي فيه المذكر والمؤنث لأن المتكلم لايلبس في غالب أحواله ، فيحتاجَ الى فرقان بين مذكرٍ ومؤنثٍ [6] » .

«١» المرتجل : ٨١—٨٢

«٢» » : ٢٠٦

«٣» » : ٩٧

«٤» » : ٨٤

«٥» » : ١٩٥

«٦» » : ٢٨٢

وعلل بالأَوْلى ، فقال : « فكل خبر مسندٌ وليس كلٌّ مسند خبراً ، فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار [1] » .

وعلل بالأولية ، فقال : « والألف دليلُ الرفع ، وإنما جعلت لرفع التثنية ، لأن التثنية أول الجمع ، فهي أسبق ، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمها [2] » .

وعلل بطول الكلام ، فقال : « والكلامُ إذا طال لزم فيه من الحذف ما لا يلزم في غيره [3] » .

وعلل بالمعنى فقال « واشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح لأن له تأثيراً في نفس السامع وفي سمعه أيضاً [4] » .

وعلل بالضرورة ، فقال : « فإن جاء الفصل بين لم والفعل المضارع فإنما يجيء نزراً في بعض المنظوم ضرورة لإصلاح الوزن [5] » .

وعلل بالذوق والبلاغة فقال لو قلت : زيدٌ مورتُ به لكان التكرار غير مستحسن عند من له ذوق في البلاغة [6] » .

وعلل بالتعويض ، فقال : فأمّا النونان في التثنية والجمع فعِوَضٌ من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الاصل ، ثم صارتا بعدُ من خصائص التثنية والجمع [7] » .

وهكذا فإن ابن الخشاب أورد أنواع العلل التي أتاح له بحثه أن يوردها، ولكن الطابع التعليمي كان طاغياً على هذه العلل .

«١» المرتجل : ٢١

«٢» » : ٦٢

«٣» » : ٢٠٦

«٤» » : ٢٨

«٥» » : ٢١٢

«٦» » : ٢٧٨

«٧» » : ٦٥

ابن الخشاب والقياس

عرف النحويون القياس بتعريفات كثيرة أهمها أنه حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة .

وقد اهتم النحاة بالقياس حتى غدا النحو قياساً ، قال الكسائي (ت ١٨٩ / ٨٠٤) « إنما النحو قياس يتبع » [١] ولكن سرعان ما طغى المنطق والفلسفة والفقه على فكرة القياس في النحو حتى قسم إلى أقسام كثيرة كقياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلة [٢]، وقد قادت المبالغة في التزام القياس النحويين إلى تخطئة بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميين كما خطأوا بعض قراءات القرآن الثابتة وفضلوا لغة على أخرى، واخترعوا أبياتاً يستشهدون بها على قواعدهم وقياسهم .

وقد جرّ ذلك بعضهم لإنكار القياس ، يقول ابن جني : « على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها » [٣] ، ويقول ابن الأنباري (٥١٣/١١١٩ – ٥٧٧ / ١١٨١) : « إن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مالا يجوز القياس عليه » [٤] .

«١» إنباه الرواة ٢ : ٢٦٧ .

«٢» لمع الأدلة في اصول النحو ١٠٥ .

«٣» الخصائص ١ : ١٢٥ .

«٤» الإنصاف ٢ : ٥٦٥ .

أمّا ابن الخشاب فقد تأثر بأستاذه الجواليقي (٤٦٦ / ١٠٧٣ — ٥٤٠ / ١١٤٥) الذي أيد الرواية ، يقول ابن الخشاب « كان شيخنا يعني — أبا منصور الجواليقي — قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية ولو طال فيها باعه ما لم يتمكن من علم الرواية وما تشتمل عليه من ضروبها ولاسيما رواية الأشعار العربية وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة ، ولهذا كان مقدّماً للسيرافي (٢٨٤ / ٨٩٧ — ٣٦٨ / ٩٧٩) على الفارسي (٢٨٨/٨٤٣ — ٣٧٧/٩٨٧) ، وأبو علي أبو علي في نحوه »[١] .
غير أننا نرى ابن الخشاب يبين بعض الاحكام مستنداً إلى القياس نحو :

« ويقاس على مامثّلنا به من الضمائر بقية المجرورات والمنصوبات المتصلة »[٢] وهو يرى أن الحذف لايقاس عليه في كل موضع « وقد كفوا بما في بعض الوجوه وذلك في قولهم: كن كالذي هو أنت ، فحذف العائد ، وهو المبتدأ ، للطول ، ولا يقاسُ على هذا الحذف »[٣] .

وهو لا يرى القياس على النادر ، يقول : « ومما شذّ من قولهم : فقدتني وعدمتني ، لأن هذا كلام نادر ولا يقاس عليه غيرُه »[٤] .

وهو يرجح عدم القياس على القياس في مكان آخر ، يقول : « والمشتق من أسماء الافعال كتراك ونزال وحذارِ وبداد ، إذا أردت : اترك وانزل واحذر وبدد ، وللناس خلاف في هذا التقسيم ، وهو المسمى معدولاً عن فعل الأمر ، وهو من لفظ الثلاثي ، فمنهم من يطرده في كل ثلاثي من الافعال لكثرة ما ورد

---

(١) معجم الادباء ٧ : ٢٥٣ .
(٢) المرتجل : ٧٤
(٣) « « : ٢٣٣
(٤) « « : ٣١٦

منه فيمده قياساً . . وهذا غير مسموع منهم ، ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه ، ولا يقيس عليه ، وهو القول عندي »[1] .

وهو يرى أخيراً أن استحسان اللغة لحكم ما يغلب القياس ، يقول : « فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، لأن جعل شيئين شيئاً واحداً ضعيف في القياس لولا استحسان اللغة له فاتبعت فيه ولم يمكن خلافها »[2].

وهكذا يتضح لنا أنه أخذ عن أستاذه تفضيل الرواية على القياس لأنها أساس في علوم اللغة ولأن طرد القياس يبعد عن روح اللغة .

* * *

---

(1) المرتجل : ٢٥٢

(2) » » : ١٨٠

ابن الخشاب ونظرية العوامل [1]

يذكر ابن الخشاب بعض أصول نظرية العوامل ، ونظرات النحويين إلى هذه النظرية دالاً بذلك على معرفة عميقة لها .

فهو يرى أن الإعراب يحدث عن عامل ، يقول : « وحدُّ الإعراب أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون ، لفظاً أو تقديراً ، بتغير العوامل في أولها » [2] كما يرى أن العامل يدل على إعراب المعمول ، يقول « ويدل على إعراب المقصور عامله أيضاً ، لأنك إذا أوليته عاملاً رافعاً علم أنه في موضع رفع به ، وكذا إن كان العامل ناصباً ، أو جاراً ، فالإعراب الذي يقتضيه العامل يحكم به للمعمول » [3] ويرى أن الافعال هي الاصول في العمل والأسماء والحروف فروع للأفعال في ذلك [4] ويرى أن عوامل الاسم تختلف عن عوامل الفعل ، والعوامل في الاسم أقوى من العوامل في الفعل ، يقول : « لكن الجهات التي يرتفع منها الاسم وينتصب غير الجهات التي يرتفع منها الفعل وينتصب ، لأن عوامل هذا غيرُ عوامل ذا » [5] .

«١» انظر ما كتبناه عن نظرية العوامل في مقدمة كتاب « الجمل » .

«٢» المرتجل : ٣٤

«٣» » : ٤٦

«٤» » : ١٨

«٥» » : ٥٢

ويرى أن العامل له حكم التصدر على معموله ، وجزء الكلمة لايعمل فيها[1].

ويرى أن العوامل تنقسم إلى قسمين : لفظي ومعنوي ، واللفظي هو الاصل لأنه الاقوى ، إذ كان محسوساً [2].

ويرى أن العامل في الخبر والصفة مختلف حوله وأن العامل المعنوي يعمل في المبتدأ والفعل المضارع باتفاق ، يقول : « وذاك أن المبتدأ وخبره مرفوعان ، وليس معهما عامل لفظي ظاهر ولا مقدر ، فالرافع لهما حينئذٍ معنى ، فالمبتدأ مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية نحو « إنَّ » و « كان » و « ظننت » ، وكونه معرضاً لها ، وأنه أول لثان ، ذلك الثاني خبر عنه ومسند اليه ، ومجموع هذه الصفات هو الابتداء ، وأما الخبر فمرفوع كالمبتدأ لأنه هو في المعنى . . . . فلا شبهة أن الابتداء عامل معنوي » ثم يقول : « فعامل الصفة في قول أبي الحسن الأخفش كونه وصفاً ، وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف » [3].

ويرى أن العوامل اللفظية تنقسم إلى عوامل من الاسماء وثانية من الافعال وثالثة من الحروف [4].

وعن العوامل من الاسماء يذكر :

١ ــ أن الاصل في الاسماء أن تكون معربة معمولة ، والاسماء العاملة تنقسم إلى قسمين : عاملٍ عَمَلَ الفعل وعاملٍ عملَ الحرف ، والعامل منها عمل الفعل أقوى في العمل من العامل عمل الحرف ، لأن الفعل أقوى في

«١» المرتجل : ٢٢٧

«٢» » : ١١٤

«٣» » : ١١٤ ــ ١١٥

«٤» » : ١١٦

العمل ، والعاملة عمل الفعل ، منها ماهو أصل في ذلك فيعمل عملاً صريحاً ومنها ماهو مشبه بهذه الأسماء فيعمل عملاً غير صريح [1] .

٢ ــ اسم الفاعل يعمل باتفاق إذا كان بمعنى الفعل المضارع [2] ، أما إذا كان بمعنى الماضي ، فيعمل عند الكوفيين مطلقاً ، ولا يعمل عند البصريين إلا في الظرف ، [3] وإذا كان معرفاً بالألف واللام عمل عند الجميع لأن الألف واللام بمعنى اسم الموصول [4] .

٣ ــ اسم المفعول يعمل عمل فعله [5] ، والصفة المشبهة بأسماء الفاعلين تعمل عمل الفعل وهي أضعف في العمل من اسم الفاعل ، يقول : « ومما يعمل عمل الفعل من الأسماء الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وإن لم تكن مثلها في القوة في شبه الأفعال ، بل منحطة عن رتبتها ، فتعمل لذلك الرفع خاصة ، ولا تنصب مفعولاً ، فإن نصبت فعلى التشبيه بالمفعول الصريح . . . ولهذا لم يسغ تقديم منصوبها عليها [6] .

٤ ــ أسماء العقود تعمل لشبهها اللفظي بأسماء الفاعلين [7] .

٥ ــ المصدر يعمل عمل فعله إذا قدر بأن والفعل ، والمصدر المنكر أقوى في العمل ، ومعمول المصدر لايتقدم على عامله لأن المصدر فرع في العمل [8] .

---

(١) المرتجل : ٢٣٥
(٢) » : ٢٣٦
(٣) » : ٢٤٦
(٤) » : ٢٤٦
(٥) » : ٢٣٩
(٦) » : ٢٣٩
(٧) » : ٢٦٤
(٨) » : ٢٤٧

٦ — اسم الفعل يعمل عمل فعله الذي بمعناه ، يقول : « وإنما أعمل عمل الأفعال ألفاظ شبهت بها الأفعال أي قامت مقامها ودلت عليها بعملها عملها ، وذلك اختصار منهم ، فسميت أسماء للفعل »[١] .

٧ — معمولات أسماء الأفعال لاتتقدم عليها[٢] .

٨ — الأسماء تعمل الجر عن طريق الإضافة ، وهي بذلك محمولة على الحرف ، يقول : « فعمل الجر بالأسماء يكون بالإضافة ، وهي في الكلام على ضربين : بمعنى اللام وبمعنى من »[٣] .

٩ — بعض الأسماء تعمل عملين : عمل لفظي وآخر معنوي ، يقول : « والإضافة التي ليست بمحضة بخلاف ذلك ، فهي إنما يكون اللفظ فيها على الإضافة فقط ، والمعنى أن الأول عامل في الثاني نصباً أو رفعاً »[٤] .

أما عن العوامل من الأفعال فيرى أن

١ — الأفعال كلها عاملة إلا ماخرج عن أصله لمعنى عرض له ، والأسماء أكثرها غير عامل ، والحروف منها العامل ومنها غيره ، والأفعال تعمل عملين : « الرفع والنصب ، والرفع تشترك به كل الأفعال »[٥] .

٢ — بعض الأفعال العاملة في الأصل تعلق عن العمل في اللفظ ، فتعمل في المعنى ، أو يلغى عملها[٦] .

---

(١) المرتجل : ٢٤٨
(٢) » : ٢٥٥
(٣) » : ٢٦٠
(٤) » : ٣٢٢
(٥) » : ١٦٨
(٦) » : ١٥٣

٣ ــ الأفعال الجامدة تعمل بشروط ، يقول : « فأما حكم أفعال المدح والذم في العمل ، فإنها ترفع من الأسماء الظاهرة أسماء الأجناس المعرفة بالألف واللام خاصة ، أو ما أضيف إليها ، ومن المضمرات ضمائر هذه الأسماء خاصة ، ولا يرتفع بها ماعدا ذلك ، وتنتصب بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها على التمييز [١] .

٤ ــ الأفعال اللازمة تعمل في الحال وتعمل معاني الأفعال في الظرف والحال ، فإذا عملت المعاني لم يجز تقديم معمولها عليها ، أما الأفعال المتصرفة فيجوز تقديم بعض معمولاتها عليها [٢] .

ويتحدث أخيراً عن العوامل من الحروف ،فيرى أن :

١ ــ الحروف منها عامل ومنها مهمل ، والعامل هو المختص بالفعل أو الاسم ، والمهمل هو غير المختص بأحدهما ، يقول : والحروف تنقسم انقسامات، منها انقسامها من طريق العمل والإهمال ، وذلك أنه لايخلو من أن يكون عاملاً ، وهو كل حرف اختص بأحد القبيلين الاسم والفعل [٣] .

٢ ــ بعض الحروف قد تكون مختصة وهي غير عاملة ، يقول : قد ترد حروف مختصة بالاسم ، وحروف مختصة بالفعل ، وكلا القسمين غير عامل ، وعلة مانجاء من هذا الضرب في امتناعه من العمل مع أنه مختص أن يتصل بما اختصّ به اتصالاً شديداً ، حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه [٤] .

---

(١) المرتجل : ١٣٩

(٢) » : ١٦١

(٣) » : ١٦٨

(٤) » : ٢٢٧

٣ ــ « إن » وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي محمولة في ذلك على الأفعال المتعدية ، يقول : تدخل إن وأخواتها على المبتدأ والخبر ، فينتصب المبتدأ بها ويسمى اسماً لها ويرتفع الخبر بها أيضاً ويسمى خبراً لها ، هذا القول المعمول عليه ، وليس قول من قال : إن الخبر معها باق على ما كان عليه من الرفع بعد دخولها ، بشيء » [١] .

ويقول : « إذا كان للناصب الرافع أصل يحمل عليه وهو الفعل المتعدي فحمل عليه الحرف المشبه في هذا العمل » [٢] .

٤ ــ « ما » الكافة تكف « إنّ » وأخواتها عن العمل وتزيل اختصاصها بالأسماء [٣] .

٥ ــ هناك بعض الحروف تعمل بشروط منها « ما » النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز وهي مهملة في لغة تميم [٤] ، ولا النافية تعمل عمل إنّ تارةً ، وتعمل عمل « ليس » تارة أخرى [٥] و « إذن » تعمل عمل « أن » الناصبة [٦] .

٦ ــ « إنْ » تجزم فعلين : الأول بنفسها ، والثاني تقوي فعل الشرط ليجزم الجواب ، يقول : وذلك أنها تعمل في فعلين هما الشرط وجزاؤه في قول كثير من الناس ، وذلك إذا كانا مستقبلي اللفظ ، فإنه يظهر جزمها لهما ، فهي عاملة فيهما عند هؤلاء ، وعند الأكثرين أنها تجزم الأول بنفسها وترفده أي تقويه ــ أعني فعل الشرط ــ فيجزم الثاني فمجموعهما العامل في الثاني كما كان مجموع الابتداء والمبتدأ هو الرافع للخبر عندهم [٧] .

---

(١) المرتجل : ١٦٩
(٢) » : ١٨٢
(٣) » : ٢٣١
(٤) » : ٢٤
(٥) » : ٣٧
(٦) » : ٢٠٣
(٧) » : ٢١٥

٧ ــ باقي أدوات الشرط الجازمة تعمل عمل « إن » لتضمنها معنى حرف الشرط [١] .

٨ ــ مايجزم أضعف العوامل [٢] .

٩ ــ العامل قد يضمر كما في « أن » المضمرة بعد « حتى » ، و « واو المعية » و « أو » التي بمعنى « إلا » أو « إلى » و « فاء السببية » و « لام التعليل » و « لام الجحود » [٣] .

١٠ ــ الحروف العاملة شديدة الاتصال بمعمولها [٤] .

١١ ــ أداة النداء نائبة عن العامل [٥] .

وهكذا يظهر لنا ابن الخشاب متفقاً بنظرية العامل وبآراء النحاة في أصولها ، ولكنه أهمل ــ كما أهمل الجرجاني من قبله ــ الحديث عن تعقيدات النظرية ومسائلها العويصة كمسألتي الاشتغال والتنازع وما أثارتاه من جدل عنيف .

ولم يكن لابن الخشاب آراء خاصة في العامل ، ولعل سبب ذلك تقيده بشرح كتاب الجمل .

وقد أيد أن يكون هناك عوامل ضعيفة تعمل بتقوية مقوّ مثل :

١ ــ الابتداء يقوي المبتدأ لرفع الخبر .

٢ ــ « إنْ » تقوي الشرط لجزم الجواب .

٣ ــ « إلا » تقوي الفعل لنصب مابعدها على الاستثناء .

٤ ــ « واو المعية » تقوي الفعل لنصب مابعدها على أنه مفعول لأجله .

---

(١) المرتجل : ٢٦٩

(٢) » : ٢١١

(٣) » : ٢٠٨

(٤) » : ١٧٨

(٥) » : ١٩٢

مذهب ابن الخشاب النحوي

وتأثره بمن قبله وأثره فيمن بعده

إذا استعرضنا الفرق بين نحاة البصرة والكوفة وجـــدنا أنهم لا يختلفون في أصول المنهج ، فكلهم يرى أن النحو سماع فقياس ، وخلافهم ينحصر في التطبيق ، فقد تشدد نحاة البصرة في السماع والقياس ، أما نحاة الكوفة فقـــد اتسع أكثرهم فيها .

ومع كل ذلك لا نجد مسألة هامة من مسائل الخلاف اتفق على رأي فيها نحاة البصرة جميعاً أو نحاة الكوفة جميعاً ، بل قد يؤيد بعض البصريين بعض الكوفيين أو العكس في مسألة من المسائل .

وقد بدأت الخلافات في بغداد التي أمها العلماء البصريون والكوفيون، وقد تأثر نحاة بغداد بطريقة البصريين في تطبيق المنهج ،لأنها طريقة تعليمية ، ولذلك كانت علاقة ابن الخشاب البغدادي بنحاة البصرة أقوى وأمتن .

فهو يورد أقوالاً وآراء للخليـــل (١٠٠/٧١٨ – ١٧٠/٧٨٦) ، تتدرج تحت الأقسام الآتية :

١ – يدعم برأيه حكماً يقرره ، كقوله « إلا أن ياء معـد يكرب ساكنة على كل حال ، ركبت أو أضيفت ، قال الخليل : أجروا هذه الياء مجرى ألف مثنى ، فكانت في الأحوال كلها على صورة واحدة »[1] .

---

(١) المرتجل : ٩٤

٢ – يقرن رأيه برأي سيبويه (٧٦٥/١٤٨ – ٧٩٦/١٨٠) ، كقوله « فوزن أشياء عند الخليل وسيبويه « لفعاء » لأن لامها مقدمة ، وامتناعها من الصرف لزوم التأنيث» (١) .

٣ – يضعف رأيه بترجيح الآراء التي تعارضه ، كقوله « وقال الخليل (في لن) هي مركبة من « لا » و « أن » ، أما من « لا » فلأنه رآها نافية ، وأما من « أن » فلأنها ناصبة للمستقبل كما تنصبه « أن » وعورض بتقديم بعض المعمولات عليها ، وليس ذلك في المصدر» (٢) .

٤ – يورد رأيه دون أن ينسبه اليه ، كقوله : « ومنها أصلها « ما » الشرطية زيدت عليها « ما » لتأكيد الشرط ، كما تزاد مع غيرها من أدواته لتأكيده» (٣) .

أما سيبويه فقد نقل عنه كثيراً من الأقوال والآراء دون أن يضعّف له رأياً أو يخالفه ، ويندرج مانقله عنه تحت قسم من هذه الأقسام :

١ – يشرح كلامه المنقول إن كان بحاجة إلى شرح ، كقوله : « الكلام اسم للمفيد من القول عند النحويين ، يدلك على ذلك من رأيهم قول سيبويه « واعلم أن « قلت » إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو قلت : زيدٌ منطلق ، يريد بالكلام الجملة التامة التي قد عمل بعضها في بعض تقع بعد قلت محكية اللفظ ، فيكون موضعها نصباً بقلت» (٤) .

٢ – يورد آراء منفردة عن غيرها من الآراء ، كقوله « فالألف في التثنية

---

(١) المرتجل : ٩٩
(٢) » : ٢٠٢
(٣) » : ٢٧٦
(٤) » : ٢٨

علامة التثنية ودليل الرفع وحرف إعراب لا إعراب فيه ، بدليل أن اليـــاء في النصب والجر ساكنة مفتوح ما قبلها ، فلو كانت في نيـة حركة لانقلبت ألفاً ، فكانت أحوال المثنى في رفعه ونصبه وجره واحدة ، وليس الأمر على ذلك إلا في لغة ليست بالفاشية ، ولا المختارة ، فإذا لم تكن في الياء حركة ولا نية حركة فالألف كذلك ، هذا مذهب سيبويه ومن قال بقوله من النحويين »[1] .

٣ ــ يبين آراءه جامعاً اليها آراء النحاة ويقف بعد ذلك موقفين ، الأول موقف المحايد والثاني موقف المؤيد لسيبويه .

فمن الأول قوله « وذهب سيبويه وبقية النحويين (في تقدير ألف الاسم المقصور المنون حين الوقف) إلى مذهب وسط بين هذين المذهبين ، وهو أن الاسم في حال الوقف في الرفع والجر هي الاصلية ، وفي النصب هي المبدلة من التنوين »[2] .

ومن الثـــاني قوله : « فأما « ما أفعله » فإن « ما » فيه اسم مبهم غير موصول ، ولا موصوف بمعنى شيء في قول سيبويه ، وهو مرفوع ... وذهب الأخفش (ت٢١٥/٨٣٠) إلى أنها موصولة وما بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير عنده : الذي أحسن زيـــداً شيء ، وبين هذا القول وقول سيبويه بَوْنٌ يعرفه متأمله »[3] .

٤ ــ يأتي بآراء سيبويه دون أن يشير إلى ذلك ، يقول : « وأما إن الشرطية ، فإنها وإن كانت حرفاً جازماً فإنها مخالفة في الحكم بقية الجوازم ... وعنـد الأكثرين أنها تجزم الأول بنفسها وترفده أي تقويه ،أعني فعل الشرط فيجزم الثاني»[4] .

وينقل بعض آراء الأخفش ، وغالباً ما يقرن آراءه بآراء سيبويه ، يقول « وأما العامل

---

(١) المرتجل : ٦١
(٢) » : ٤٩
(٣) » : ١٤٦
(٤) » : ٢١٥

المعنوي المختلف فيه فعامل الصفة في قول أبي الحسن الأخفش ، كقولك : مررت برجل ضارب ، الجار لضارب كونه وصفاً لمجرور ، وكذلك إن ارتفع أو انتصب ، وعند سيبويه العامل في الموصوف هو العامل في صفته إذ كانا كالاسم الواحد »[1] .

وقد ضعّف له رأياً وخالفه فيه يقول : « وربما أجروا خلا وعدا مجرى حروف الجر ، فجروا بها فقالوا : جاءني القوم خلا زيدٍ وعمرو ، فإن أدخلت عليها « ما » تمحضتا فعلاً وكان النصب بها لاغير ، لأن « ما » مصدرية في هذا الوجه ، والمصدرية لاتوصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل المحض ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الجر بهما مع « ما » على أن تكون « ما » زيادة »[2] .

وذكر رأياً واحداً لأبي عمرو بن العلاء (٧٠ / ٦٨٩ — ١٥٤/٧٧٠) في أن الألف الموقوف عليها في الاسم المقصور المنون هي الأصلية ، ولم يعلّق على هذا الرأي[3] .

ورأياً ليونس بن حبيب (٩٠/٧٠٨ — ١٨٢/٧٩٨) في أن « أيُّهم » من الآية الكريمة (ثُمَّ لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيّاً) مُعلّق عنها بقوله : (لننزعنَّ) ، وخالفه قائلاً : إن التعليق إنما يقع في أفعال الشك واليقين لا في أفعال العلاج[4] .

ورأياً للجرمي (ت ٢٢٥/٨٤٠) في أن تاء « كلتا » هي تاء التأنيث ، وخالفه قائلاً : إن ذلك يؤدي إلى إثبات مثالٍ خارجٍ عن أمثلتهم[5] .

أما المازني (ت ٢٤٩/٨٦٣) فقد ذكر له أربعة آراء خالفه في ثلاثة منها[6] ، ولم يعلق على الرأي الرابع[7] .

---

(١) المرتجل : ١١٥

(٢) » : ١٨٩

(٣) » : ٤٧

(٤) » : ٣١٠

(٥) » : ٦٧

(٦) » : ١٤٨، ١٥٧، ١٥٩

(٧) » : ٢١٦

وعرض للمبرد (٢١٠/٨٢٥ – ٢٨٦/٨٩٩) رأيين أيّد أحدهما [١] وعارض الآخر [٢] .

وأورد للزجاج (ت ٣١١/٩٢٣) ثلاثة آراء ، أحدها رواية أخرى ليت استشهد به المازني على تقديم التمييز على عامله ، ورواية الزجاج تضعف رأي المازني [٣] ، والثاني أن الجار والمجرور من صيغة التعجب « أفعل به » في محل نصب وقد خالفه في ذلك [٤] ، كما خالفه في رأيه الثالث القائل : إن الجملة التي تأتي بعد حتى الابتدائية في محل جر بحتى [٥] .

ورأياً لابن درستويه (ت ٣٤٧/٩٥٨) في موافقته للزجاج في أن الجملة بعد حتى الابتدائية في محل جر بحتى ، وخالفه في ذلك [٦] .

ورأياً للربعي (٣٢٨/٩٤٠ – ٤٢٠/١٠٢٩) في أن حركات الحروف التي تسبق حروف العلة في الأسماء الستة ليست بحركات إتباع ، وعلق على ذلك بأن هذا الرأي يقارب الآراء الأخرى [٧] .

وإذا استثنينا سيبويه من شيوخ البصرة فانه يناقشهم ويضعف آراءهم وقد ورد ذكر البصريين في كتابه ست مرات رأى رأيهم واحتجّ بحججهم في ثلاث منها وهي :

---

(١) المرتجل : ٤٢
(٢) » : ١٨٦
(٣) » : ١٥٩
(٤) » : ١٤٨
(٥) » : ٢٤٦
(٦) » : ٢٤٦
(٧) » : ٥٧

١ ــ أن الاسم مشتق من السمو[١] .

٢ ــ أن « أفعل » من صيغة التعجب فعلٌ ، لا اسم [٢].

٣ ــ أن اسم الفعل لا يتقدم عليه معموله [٣].

وعرض لهم رأيين دونما احتجاج وهما :

١ ــ أن فعل الأمر مبني [٤].

٢ ــ أن اسم النون التي تسبق ياء المتكلم « نون الوقاية » [٥].

وذكر رأي البصريين في لام الأمر ، وكونها مختصة بفعل الغائب ، وقرن هذا الرأي بقول الكوفيين الذين يرون أن دخول لام الأمر عـــام في الغائب والمخاطب والمتكلم ، وعلّق على ذلك بقوله « وكلا القولين قوي في القياس [٦]».

وثمة آراء نسبها للمحققين من النحاة ، أو وصفها بأنها محققة ، وإذا بحثنا عمن قال بها وجدنا أنها للبصريين ، وقد قارن بعض هذه الأقوال بأقوال الكوفيين[٧] .

أما علاقته بشيوخ الكوفة فقد ذكر اثنين منهم هما :

١ ــ الكسائي (ت ١٨٩ / ٨٠٤) ، وقـــد أورد له رأياً في إجازته تحويل حروف الجر كلها إلى أسماء أفعال ، وخالفه في ذلك[٨].

---

(١) المرتجل : ٦
(٢) » : ١٤٧
(٣) » : ٢٥٨
(٤) » : ١٠٤
(٥) » : ٧٤
(٦) » : ٢١٥
(٧) » : ٢٤١
(٨) » : ٢٥٣

٢ ــ الفراء (٧٦١/١٤٤ ــ ٨٢٢/٢٠٧) ، وأورد له رأيين ، ولم يعلق على الأول الذي يبحث في ألف الاسم المقصور المنون حين الوقف ، وخالفه في الثاني القائل : إن اللغة الأخرى في الضمير « أنا » وهي « آن » إنما هي على القلب(١) .

وقد ذكر الكوفيين بوجه عام عشر مرات ، بيّن في ثلاث منها مصطلحاتهم في بعض الأمور دون تعليق(٢) ، وخالفهم في خمسة آراء هي :

١ ــ اشتقاق الاسم من الوسم (٣).

٢ ــ كون السين من سوف بعد أن حُذف منها الحرفان الأخيران (٤).

٣ ــ « أفعل » في صيغة التعجب اسم (٥).

٤ ــ اسم الفاعل يعمل إذا كان للماضي (٦).

٥ ــ « أيُّهم » من الآية الكريمة (ثم لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً) معربة لا مبنية (٧).

وأورد لهم رأياً يتفقون فيه مع البصريين ، وهو إعراب الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر (٨)، ورأياً آخر قرنه برأي البصريين ، وعلق على الرأيين بقوله : وكلاهما قوي في القياس (٩).

---

(١) المرتجل : ٤٩ ــ ٣٢٩

(٢) » : ٢٠٧، ٢٥٣، ٢٨٣

(٣) » : ٦

(٤) » : ١٥

(٥) » : ١٠٤ ــ ١٠٥

(٦) » : ٢٤٦

(٧) » : ٣٠٩

(٨) » : ٢٢

(٩) » : ٢١٥

وهكذا نرى أنه لم يكن على وفاق بالرأي مع الكوفيين ، ولكنه مع ذلك يقبل بعض آرائهم .

أما عن زعماء المدرسة البغدادية فقد تعرض لآراء ثلاثة منهم ، ذكر لأبي علي الفارسي (٢٨٨ / ٨٤٣ – ٣٧٧ / ٩٨٧) خمسة آراء :

١ – ذكر مذهبه في أن ألف الاسم المقصور المنون حين الوقف مبدلة من التنوين ولم يعلق على ذلك [١] .

٢ – نقل عنه قوله : إن الأكثر الأعرف في فاعل أفعال المدح والذم المظهر أن يأتي جنساً أومضافاً إلى جنس ، ومال إلى هذا الرأي [٢] .

٣ – استشهد بتمثيله في تقدير المفعول المطلق في « ضربتـــه ضربـــة زيدٍ عمراً » [٣] .

٤ – نقل قوله من كلمة « زوبرا » من بيت الفرزدق :

إذا قال غاوٍ من تنوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بزوبرا

إنها اسم علم علقه الشاعر على القصيدة ، وعلق على ذلك بقوله : إن تعليق الأعلام على المعاني ضعيف في قياس العربية [٤] .

٥ – ذكر أنه رد في كتابه الإغفال على رأي الزجاج في الجملة التي تأتي بعد « حتى » الابتدائية [٥] .

---

(١) المرتجل : ٤٩
(٢) » : ١٤١
(٣) » : ١٦٠
(٤) » : ٢٩٢
(٥) » : ٢٤٥

ولم يذكر لابن جني (ت ٣٩٢ / ١٠٠١) سوى رأي واحد أيده فيه ، وهو أن اسم الفعل « فَعَالِ » بُني لتضمنه معنى لام الأمر [١] .

وذكر لابن برهان (ت ٤٥٦ / ١٠٦٤) رأيين ، أحدهما مذهبه في ألف الاسم المقصور المنون حين الوقف ، ولم يعلق عليه ، أما الآخر فهو في التعليل لإعراب الأسماء الستة بالحروف ، وقد استشهد به لتدعيم رأيه ، فقال : (وقال ابن برهان حين ذكر هذا الفصل ، وأشار إلى الإتباع فيه ، وقد ظهر الإتباع في التابع والمتبوع في قولهم : هذا امرؤ ، ومثل كما مثلنا في الأحوال الثلاث) [٢] .

ولم يرد ذكر البغداديين غير مرة واحدة ، عرض فيها رأيهم في جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، وضعّفه بذكر حجج البصريين بعده [٣].

وبعد كل هذا ، هل نستطيع تحديد مذهبه النحوي في ضوء ماذكرناه ؟ .

لقد رأينا أنه ردّ بعض آراء البصريين كما ردّ بعض آراء الكوفيين ، ووجد لبعضها الآخر وجهاً في القياس ، وعرّف ببعض مصطلحاتهم ، وضعف رأياً للبغداديين كما ردّ على بعض آراء الفارسي ، زعيم المدرسة البغدادية .

والحقيقة أننا لانكاد نرى في القرن السادس وما تلاه نحوياً يلتزم بآراء مدرسة بعينها ، فقد كان أغلبهم يمحص الآراء ويقبل منها مايعتقد أنه الصواب ، وقد غلب على هؤلاء آراء البصريين ، وليس هذا بمستغرب ، فالتصور السليم للنحو هو تصور أهل البصرة ، ليس غير .

---

(١) المرتجل : ٩٨

(٢) » : ٤٧ — ٥٦

(٣) » : ٢٥٥

عاصر ابنَ الخشاب نحويٌ استطار له ذكر وصيت لمؤلفه ، الذي تفرد في طريقته ، أما النحوي فهو ابن الأنباري (٥١٣/١١١٩ – ٥٧٧/١١٨١) وأما الكتاب فهو (الإنصاف في مسائل الخلاف) .

وإذا قارنا بين المرتجل والإنصاف وجدنا أن أكثر مسائل الخلاف التي جاءت في المرتجل مختصرة طُوّلت في الإنصاف وفصلت ، فالمرتجل بدأ بمسألة اشتقاق الاسم ومسألة اشتقاق الاسم تلقانا في أول الإنصاف كذلك [١] .

وإذا استمررنا في المقارنة وجدنا مسألة السين وسوف [٢] ، ثم بناء فعل الأمر وإعرابه [٣] ، ثم بناء اسم لا النافية للجنس وإعرابه [٤] ، ثم العامل في الخبر [٥] ثم اسمية أو فعلية « أفعل » في صيغة التعجب [٦] ، ثم امتناع التعجب من العيوب [٧] ثم تقديم التمييز على عامله ، إن كان متصرفاً [٨] ، ثم المصدر والفعل أيهما أصل للآخر [٩] ، ثم عمل ما النافية [١٠] ، ثم العامل في خبر « إن » وأخواتها [١١] ، ثم

---

(١) المرتجل : ٦ ، الإنصاف ١ : ٦
(٢) » : ١٥ ، » ٢ : ٦٤٦
(٣) » : ١٠٤ ، » ٢ : ٥٢٤
(٤) » : ١٧٨ ، » ١ : ٣٣٦
(٥) » : ١١٤ ، » ١ : ٤٤
(٦) » : ١٤٧ ، » ١ : ١٢٦
(٧) » : ١٤٩ ، » ١ : ١٤٨
(٨) » : ١٥٩ ، » ٢ : ٨٢٨
(٩) » : ٢٤٠ ، » ١ : ٢٣٥
(١٠) » : ٢٤ ، » ١ : ١٦٥
(١١) » : ١٦٩ ، » ١ : ١٧٦

العامل في المستثنى[1] ، ثم شروط الترخيم [2] ثم العامل في جواب الشرط المجزوم [3] ، ثم إعراب الاسم الذي يأتي بعد أداة الشرط [4] ، ثم تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها[5] ، ثم أعرف المعارف [6] ، ثم إعراب مبيّن « كم » الخبرية الذي فصل بينه وبينه بالظرف أو الجار والمجرور [7] ، ثم بناء « أي » التي حذف صدر صلتها أو إعرابها [8].

ولانستطيع أن نستنتج من هذا التماثل أن ابن الأنباري تأثر بابن الخشاب في الإنصاف، لأنهما عاشا في عصر واحد وتلمذا لشيوخ عصرهما.

أما كتب النحو الأخرى فلم تذكر آراء كثيرة له ، فابن الحاجب (٥٧٠/١١٧٤ – ٦٤٦/١٢٤٩) في أماليه ذكر له رأياً ورد عليه [9] ، واستشهد جمال الدين بن إياز البغدادي (؟) برأيه مرة في كتاب القواعد النحوية [10] ، وكذلك فعل ابن أم قاسم (ت ٧٤٩/١٣٤٨) في كتابه : الجنى الداني في حروف المعاني [11] .

---

(١) المرتجل : ١٨٦ ، الإنصاف ١ : ٢٦٠
(٢) » : ١٩٩ ، » ١ : ٣٥٦
(٣) » : ٢١٥ ، » ٢ : ٦٠٢
(٤) » : ٢٢١ ، » ٣ : ٦١٥
(٥) » : ٢٣٧ ، » ١ : ٢٢٨
(٦) » : ٣٠٤ ، » ٢ : ٧٠٧
(٧) » : ٣١٦ ، » ١ : ٣٠٣
(٨) » : ٣٠٨ ، » ١ : ٢٨٧
(٩) أمالي ابن الحاجب ١ : ٣٦٤ .
(١٠) القواعد النحوية : ورقة ٣٠ .
(١١) الجنى الداني : ٢٠٥ .

وذكر له ابن هشام (٧٠٨ / ١٣٠٩ – ٧٦١ / ١٣٦٠) في كتابه المغني رأيين ضعّف أحدهما [١] ، وذكر الأشموني (٨٣٨/١٤٣٥ – ٩٠٠ / ١٤٩٥) رأياً له [٢] ، وأورد له السيوطي (٨٤٩ / ١٤٤٥ – ٩١١ / ١٥٠٥) في همع الهوامع ثلاثة آراء [٣] .

من ذلك كله نستطيع أن نقول : إن أثر ابن الخشاب فيمن بعده يكاد يكون معدوماً ، وسبب ذلك أنه ليس صاحب نظرية أو رأي له خطره ، وعمله ينحصر في تمحيص آراء سابقيه واختيار أقربها إلى الصحة ، وهذا مايفسر كون كتبه في النحو كتب شروح .

منزلته بين النحاة :

إذا بحثنا عن منزلة ابن الخشاب في العربية بشكل عام وفي النحو بشكل خاص وجدنا القدماء يقولون فيه :

قال **العماد الأصفهاني** (٥١٩ / ١١٢٥ – ٥٩٧ / ١٢٠١) : « شيخنا في علم الأدب ، أعلم الناس بكلام العرب ، وأعرفهم بعلوم شتى من النحو واللغة والتفسير والحديث والنسب ، كان كثير الإفادة ، غزير الإجادة ... » [٤] .

وقال **الشيخ فخر الدين بن تيمية** (٥٤٢ / ١١٤٨ – ٦٢٢ / ١٢٢٥) : « كنت أكثر التردد إلى مجلس شيخنا العلامة ، حجة الإسلام أبي محمد بن الخشاب ، لتحصيل في النحو واللغة ، وما بلغ أحدٌ من أبناء عصره فيهما ما بلغه » [٥] .

«١» مغني اللبيب ١ : ١٧٢ ، ٢ : ٥١١ .
«٢» شرح الأشموني عن الألفية ٣ : ٥٥٣ .
«٣» همع الهوامع ١ : ١٢ ، ١٣ ، ١٩ .
«٤» الخريدة ١ : ٨١ ، عن إنباه الرواة ٢ : ١٠٢ .
«٥» الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

وقال **ياقوت الحموي** (٥٧٤ / ١١٧٨ – ٦٢٦ / ١٢٢٩) : « رأيت قوماً من نحاة بغداد يفضلونه على أبي علي الفارسي »[١] .

وقال **ابن الجوزي** (٥٠٨ / ١١١٤ – ٥٩٧ / ١٢٠١) : « انتهت اليه معرفة النحو واللغة »[٢] .

وقال **ابن النجار** (ت ٦٤٣ / ١٢٤٥) : « كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه في درجة أبي علي الفارسي ... ، وما من علم من العلوم إلا كانت له فيه يدٌ حسنة »[٣] .

ولكن لابدّ من الإشارة إلى أن القدماء كانت تعوزهم الدقة في إطلاق الأحكام، فهم يكيلون عبارات الثناء جزافاً لكل من يتحدثون عنه ، ولذا نجد هذه العبارات تتكرر في حديثهم عن كل عـــالم « أعلم أهل زمانه ، فريد عصره ، وحيد دهره ، الخ ... » .

والحقيقة أن أثره لا يعدو العصر الذي عاش فيه ، فقد انصبت جهود العلماء في هذا القرن ، الذي عانت فيه العربية من طغيان العجمة وانتشار اللهجات العامية، إلى تنقيـة الفصحى وتبسيطها فألف الجواليقي (٤٦٦ / ١٠٧٣ – ٥٤٠ / ١١٤٥) المعرّب ، وألف الحريري (٤٤٦/١٠٥٤ – ٥١٦/١١٢٢) مقاماتـه ثم أردفها بدرة الغواص في أوهام الخواص ، وقرّب ابن الأنباري (٥١٣/١١١٩ – ٥٧٧/١١٨١) للناس خلافات النحويين في الإنصاف ، وألف ابن الخشاب « المرتجـــل » بأسلوب سهل ميسور ، ابتعـــد فيه عن الأمور المشكلة . فمنزلة ابن الخشاب ترتكز على الأسس التالية :

«١» شذرات الذهب ٤ : ٢٢٢ .

«٢» الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

«٣» شذرات الذهب ٤ : ٢٢٢ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

أنه عالم بسّط النحو وقربه إلى العامة في عصر طغت فيه العجمة .

وأنه كان شيخاً لعدد كبير من طلاب العلوم الذين يقصدونه من كل حدب وصوب ، قال الشيخ موفق الدين المقدسي (؟) : « حضرت كثيراً من مجالسه للقراءة عليه ، ولكن لم أتمكن من الإكثار عليه لكثرة الزحام .. »[1] .

وأنه ألمّ بعلوم عصره كلها ، آخذاً من كل منها بطرف .

★ ★ ★

« ١ » الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

وصف النسخ

اعتمدت في التحقيق أربع نسخ خطية هي :

١ ــ نسخة في المكتبة الظاهرية في دمشق ورقمها ٥٧٥٣ عام .

٢ ــ نسخة في المكتبة العمومية في استانبول ورقمها ٨٢٦٨ ، وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية صورة لهذه النسخة تحت رقم /١٤٧/ .

٣ ــ نسخة أخرى في المكتبة الظاهرية في دمشق ورقمها ١٠٦ نحو .

٤ ــ نسخة في مكتبة « غوته » بألمانيا الديمقراطية ورقمها ٣١١ .

وقد كُتبت النسخ الأربع بخط نسخ عادي واضح واتّبعت في تقسيم الكتاب تقسيم الجرجاني للجمل .

١ ــ نسخة المكتبة الظاهرية ذات الرقم ٥٧٥٣ عام .

نسخة في مجلد في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٥٧٥٣ عام) يعود تاريخ نسخها إلى (سنة ٦٦٤/١٢٦٥) ، وناسخها هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي(؟) .

كتب على وجه الورقة الأولى « هذا كتاب العوامل الجرجانية » ، للأستاذ الجرجاني نفعنا الله به والمسلمين أجمعين .

والحقيقة أن ما بعد العنوان هو كتاب « الجمل » للجرجاني ، وعدد أوراقه عشرون ورقة ، وكتب على وجه الورقة الإحدى والعشرين « المرتجل في شرح الجمل » لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني قدس الله روحه ، مما أملاه الشيخ الإمام العالم الصدر ، أوحد الزمان ، فريد العصر ، أبو محمدٌ أحمدُ بن أحمدَ بن الخشاب ، نوّر الله مضجعه .

وكتبت التمليكات التالية على وجه الصفحة الإحدى والعشرين .

١ ــ من كتب العبـــد الفقير إليه سبحانه وهو حسبي حافظ مصطفى عقير ، كان الله له .

٢ ــ وجد في ملك السيد عبد الأحد بلال سنة ١٢٢٥ .

وعلى وجه الورقة الثانية ختم غير واضح .

وعدد أوراق هذه المخطوطة /١٧٧/ ورقة ،منها عشرون ورقة لكتاب الجمل ، وفي كل صفحة سبعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر تسع كلمات .

وآخره : الحمد لله حق حمده ، حمداً يوافي نعمه ويكافيء مزيده ، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه ،وعلى آله وصحبه .وافق فراغ نسخه يوم الثلاثاء خامس صفر سنة أربع وسبعين وستمائة .

وكتب في الحاشية : بلغ مقابلة بالأصل .

وقد عددت هذه النسخة أصلاً ورمزت لها بالحرف (آ) .

٢ ــ نسخة المكتبة العمومية

نسخة مصورة عن نسخة المكتبة العمومية في استانبول تحت رقم (٨٢٦٨) ورقمها في معهد المخطوطات / ١٤٧ / نسخت في حياة المؤلف سنة ٥٥٧ / ١١٦١ ، وناسخها هو سليمان بن علي الستري (؟) .

تبلغ صفحاتها ثلاثمائة وست عشرة صفحة ، ومساحة الصفحة ١٣ × ٢٣ سم وتتضمن كل صفحة خمسة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ١٠ كلمات وقد ضبطت أغلب الحروف بالشكل ضبطاً صحيحاً في مجمله .

ذكر على الصفحة الأولى اسم الكتاب ونسبته وعلى الصفحة الأخيرة « آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وقع الفراغ من نسخه يوم الاثنين ثاني عشر من شعبان ٥٥٧/١١٦١

كتبه سليمان بن علي السنري نفعه الله به ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلّم تسليما كثيراً ، قوبلت بالأصل والسلام » .

عارضت هذه النسخة بنسخة كتبتها منها ، وبعضها مقروء على شيخنا ، وعارضت هذا بنسخة هي بخط صدر الدين بن الزاهد وعليها خط الشيخ بقراءته عليه ، وكتب سليمان بن علي .

وقد هممت باتخاذ هذه النسخة أصلاً لولا أن الصورة التي في معهد المخطوطات عنها سيئة للغاية ، وفيها بياض يستغرق صفحات منها ، لخطأ في التصوير ، فعدلت عنها إلى أقرب النسخ إليها وهي نسخة الظاهرية التي تحدثنا عنها (آ) .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز (ب) .

٣ — « نسخة المكتبة الظاهرية الثانية ذات الرقم ١٠٦ نحو »

نسخة في مجلد في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٠٦ نحو ، تاريخ نسخها مجهول ، وقد كتب على وجه ورقة الغلاف : كتاب فيه شرح الجرجانية ، عدد أوراقها ٢٠٢ ، وفي الصفحة ١٥ سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر تسع كلمات .

كتب على الصفحة الأخيرة : طالع فيه الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن محمد بن أحمد يحيى المتعلاوي (؟) ، غفر الله له ولوالديه ومشايخه وللمسلمين ، تاريخ تاسع من جمادى الأول (سنة ٧٩٤ / ١٣٩٢) ، أحسن الله خاتمته .

وعلى هذه الصفحة ختم كتب فيه « المكتبة العمومية في دمشق الشام » .

وقد حددت هذه النسخة تاريخ تأليف كتاب المرتجل قبل (سنة ٥٢٠ / ١١٢٦) ، كما حددت السبب في تأليفه [1] .

---

(١) انظر الصفحة الأولى من الكتاب .

وتزيد هذه النسخة على النسختين السابقتين زيادات كثيرة كما تختلف عنها اختلافاً كبيراً يدفعني إلى الاعتقاد بأنه الإملاء الأول الذي أملاه ابن الخشاب ، وأن النسختين الأخريين إملاء آخر أملاه فيما بعد .

قوبلت هذه النسخة بنسخة أخرى ورمز لها بحرف (خ) أو كلمة نسخة ، وفي الحاشية عبارة : بلغت مقابلة بالأصل .

حروف هذه النسخة معجمة وقد ضبطت بالشكل .

ورمزنا لها بالرمز (ج) .

٤ – نسخة مكتبة غوته ذات الرقم ٣١١

تقع هذه النسخة في ١٧٦ ورقة ، وفي كل ورقة سبعة عشر سطراً ومتوسط عدد كلمات كل سطر تسع كلمات ، ومساحة الصفحة ١٢×٣٣ .

ناسخها وتاريخ نسخها مجهولان ونقدر أنها نسخت في القرن السابع أو الثامن ، وهي مخرومة الآخر ، سقطت منها الورقة الأخيرة ، وتنتهي بهذه الجملة « ورد عليه أبو علي الفارسي قوله هذا في كتاب سماه الإغفال » .

على الصفحة الأولى عنوان الكتاب وهو « الكتاب المرتجل في التعليق على مختصر عبد القادر الجرجاني رحمه الله المعروف بالجمل ، أملاه عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ، نفع الله به .. » .

وتكاد هذه النسخة تتطبق انطباقاً كاملاً على النسخة (ج) ، وهي مضبوطة بالشكل .

وعلى الصفحة الأولى تمليكات لم أستطع أن أميز منها إلا تمليكاً واحداً هو : دخل في ملك الفقير محمد بن محمد بن محمد العدوي عفي عنهم بمنه .

ورمزنا لهذه النسخة بالرمز (د) .

* * *

سبب اختيارنا لنسخة الأصل :

ذكرنا أن النسخة (ب) كانت جديرة بأن تكون أصلا لكونها قرئت في حياة المؤلف وعورضت بنسختين أخريين كما أنها الإملاء الأخير للكتاب الذي يختلف بعض الاختلاف عن الإملاء الأول (النسختين « ج »، « د ») ولكن بعض الخروم التي فيها والتي كان مبعثها سوء التصوير جعلتنا نعدل عنها إلى أقرب النسخ إليها وهي النسخة الظاهرية التي تضاهي في جودتها نسخة الأصل ، ورتبنا النسخ الأخرى بحسب قربها من نسخة الأصل .

* * *

منهج التحقيق

١ ـ أثبت نص نسخة الأصل ، إلا إذا وجدت سهواً واضحاً أثبتت صوابه النسخ الأخرى، فعندئذٍ أثبت الصواب وأنبه على ذلك في الحاشية .

٢ ـ نبهت على نقص النسخ الأخرى وزياداتها .

٣ ـ كتبت النص بالقواعد الإملائية المعروفة الآن ولم أشر إلى الصورة التي كتبت فيها في المخطوط .

٤ ـ خرّجت الآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة .

٥ ـ خرّجت الشواهد الشعرية ما أمكنني ذلك وشرحت مفرداتها معتمداً في ذلك « لسان العرب » لابن منظور .

٦ ـ خرجت الأمثال من كتب الأمثال وذكرت الخلافات في روايتها .

٧ ـ ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص .

٨ ـ ضبطت النص بالشكل مادعت الحاجة إلى ضبطه .

٩ ـ نبهت على الأخطاء التي وقع فيها ابن الخشاب من ذلك أنه :

أ ـ استخدم كلمة « اعتبر » بمعنى « عدّ » [١] .

ب ـ كرر كلمة « بين » بين المتعاطفين الظاهرين [٢] .

«١» المرتجل : ٧٦

«٢» المرتجل : ١٨١

حـ — وضع في خبر المبتدأ الفاء الرابطة للشرط [1] .

ز — أكد بكلمة نفس قبل المؤكد [2] .

ه — استعمل التركيب « لاغيرُ » وصوابه « ليس غيرُ » [3].

و — أورد بيتاً قال إن صاحب الكتاب أنشده وهو :

تراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغيُ الحدّ أصلمُ

وقد أشرت إلى أنني لم أعثر على هذا الشاهد بين شواهد الكتاب [4] .

ز — عرف « كل » بأل التعريف [5] .

١٠ — خرجت أقوال النحويين في كتب المتقدمين ماوجدت إلى ذلك سبيلا .

١١ — وضعت للكتاب الفهارس الفنية .

* * *

«١» المرتجل : ٩٦

«٢» » : ٢٤١

«٣» » : ٩٦

«٤» » : ٤٠

«٥» » : ٦٠

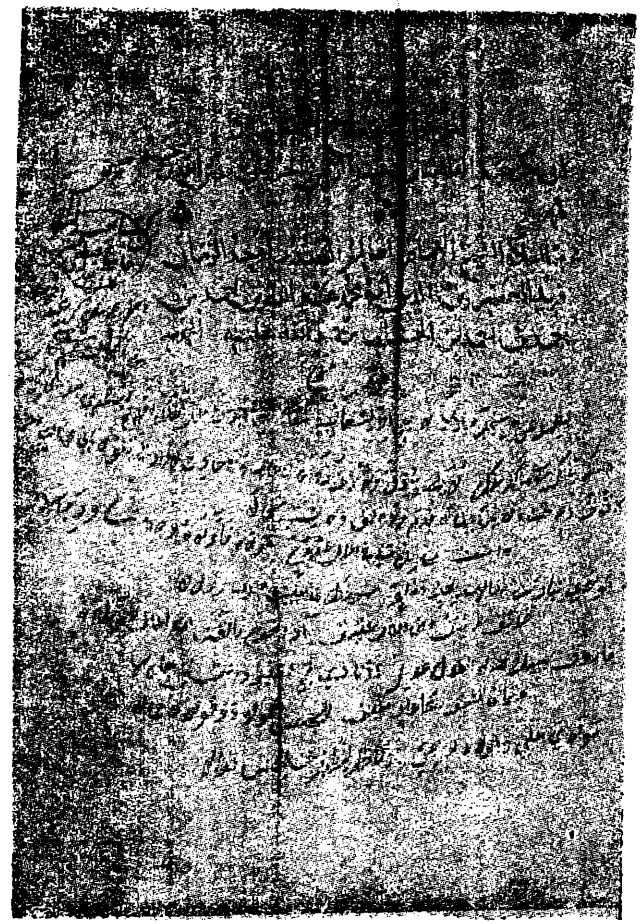

صفحة العنوان وهي وجه الورقة الاولى من الاصل (آ)

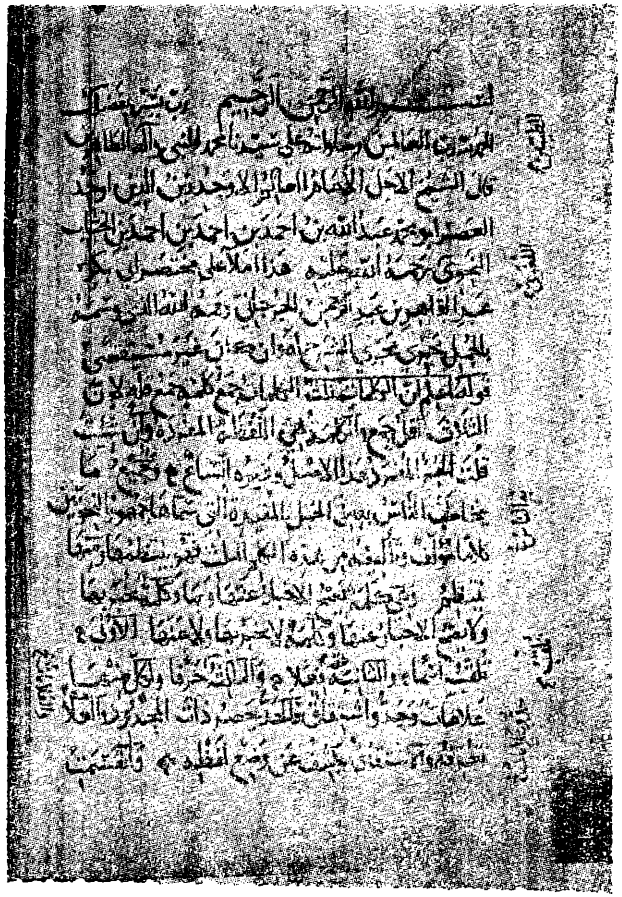

وجه الورقة الثانية من الاصل (آ) بداية الكتاب

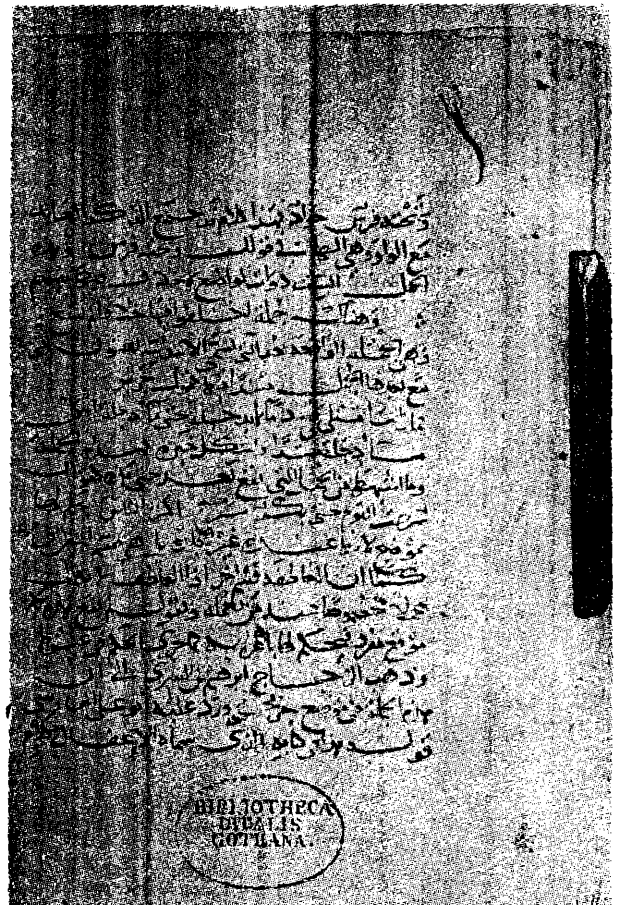

وجه الورقة الأخيرة من (د) نهاية الكتاب

وجه الورقة الثانية من (ب) بداية الكتاب

وجه الورقة الأخيرة من (ب) نهاية الكتاب

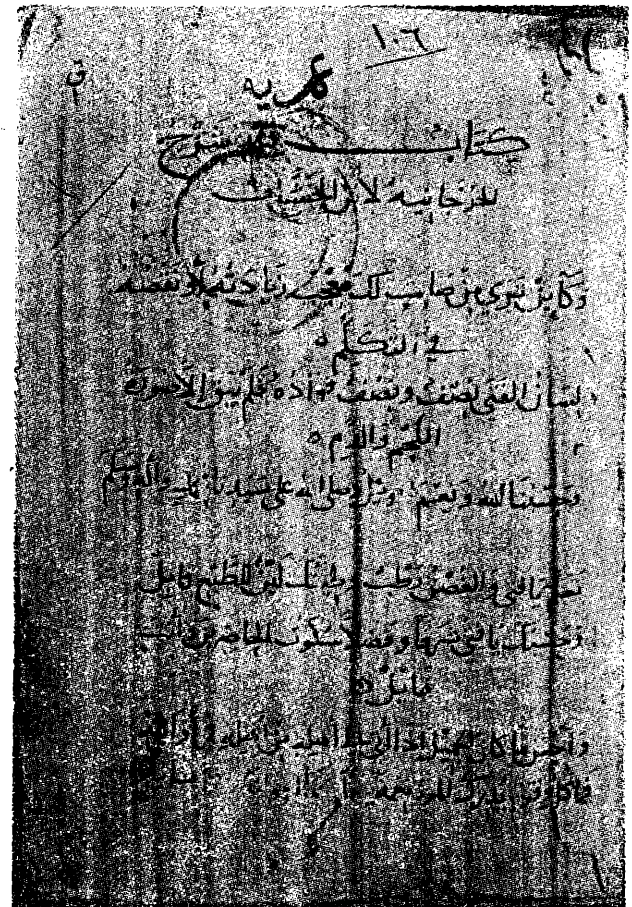

صفحة العنوان وهي وجه الورقة الاولى من (ج)

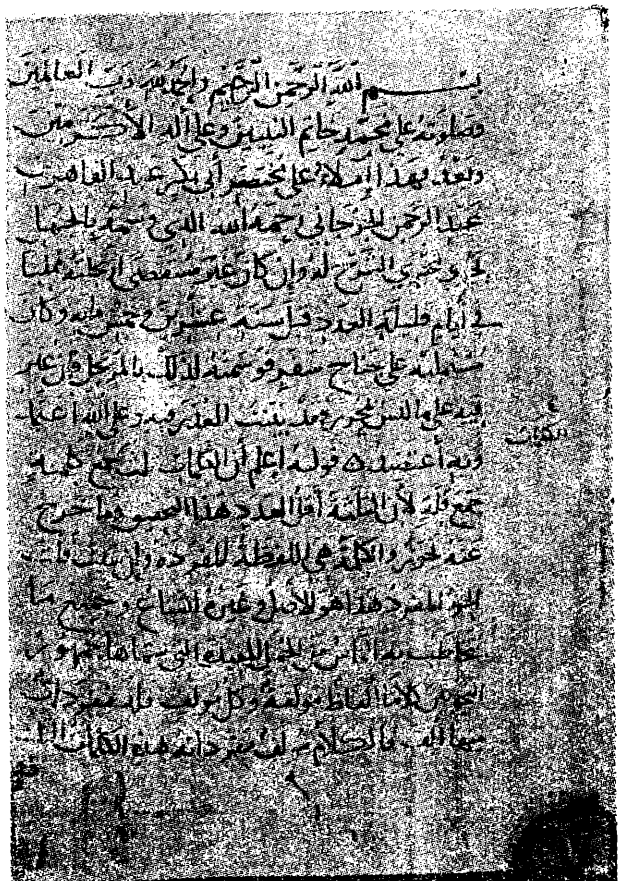

وجه الورقة الثانية من (ج) بداية الكتاب

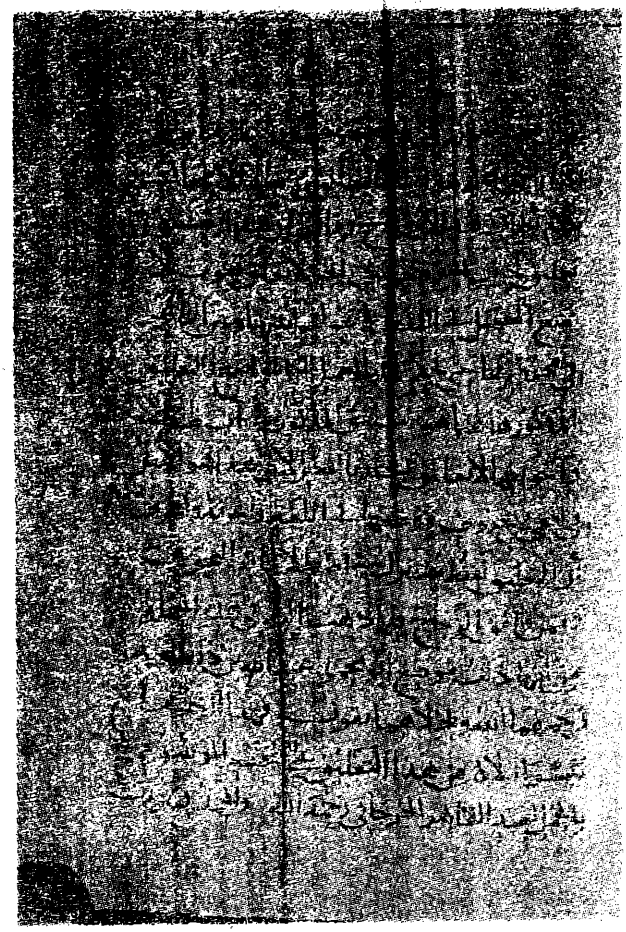

ظهر الورقة قبل الأخيرة من (ج) نهاية الكتاب

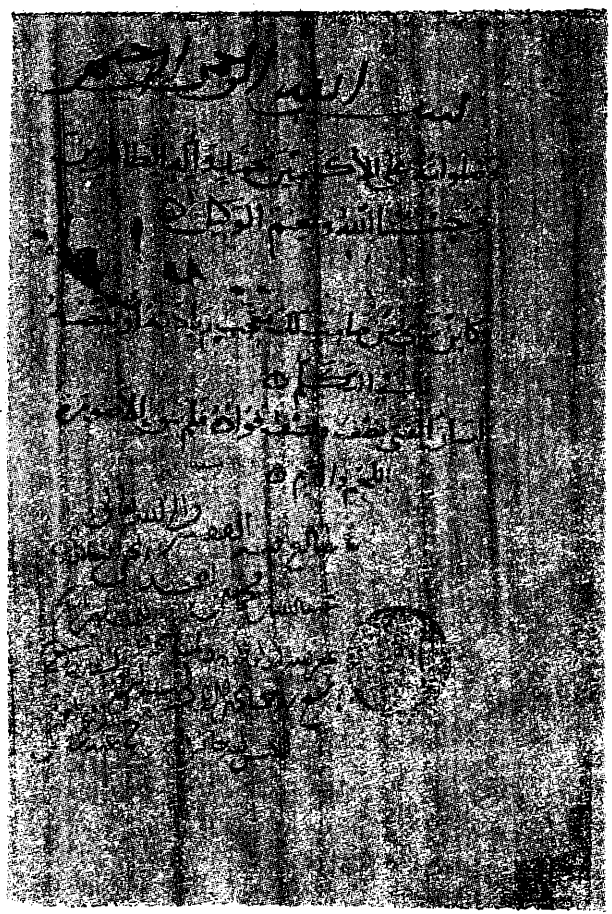

وجه الورقة الأخيرة من (ج)

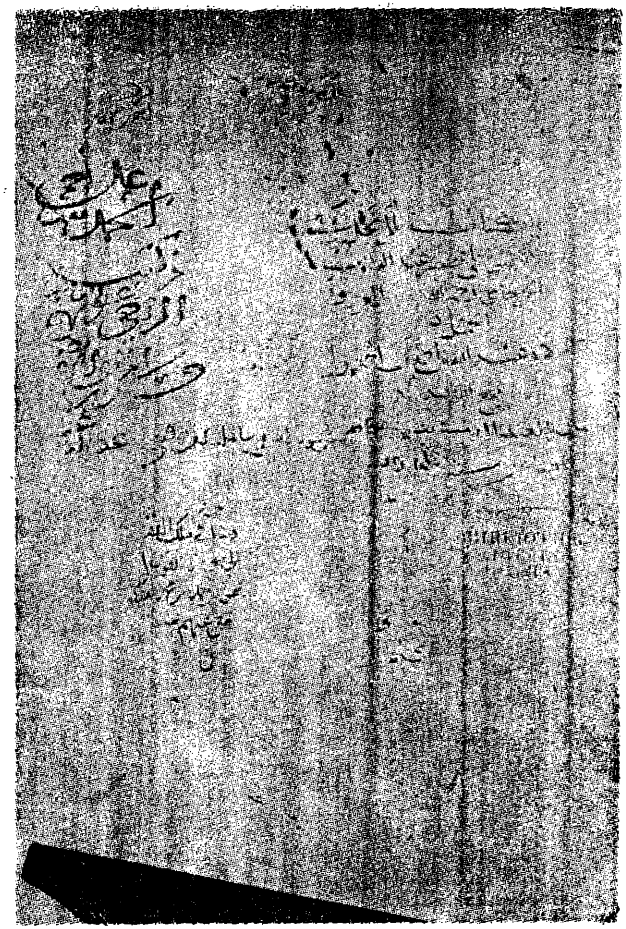

صفحة العنوان وهي وجه الورقة الاولى من (د)

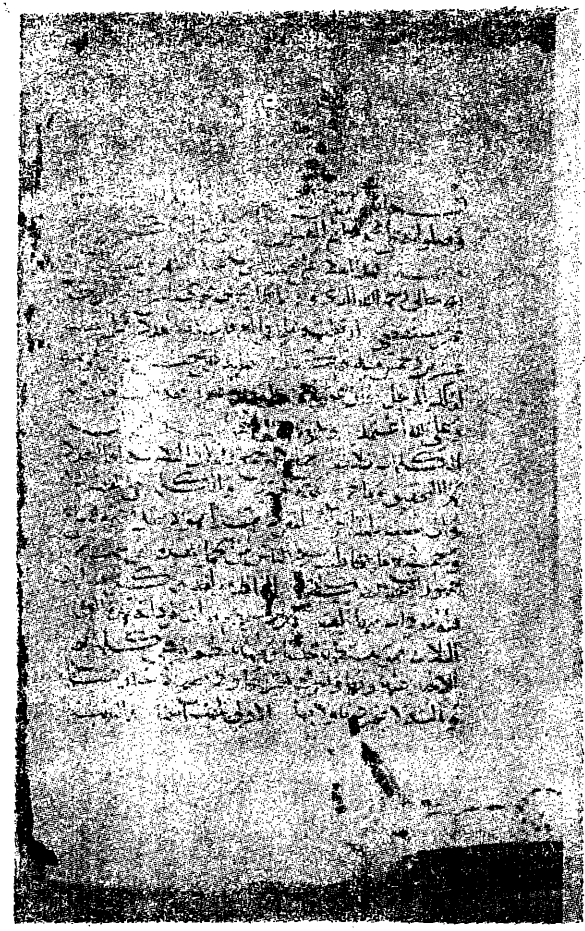

وجه الورقة الثانية من (د) بداية الكتاب

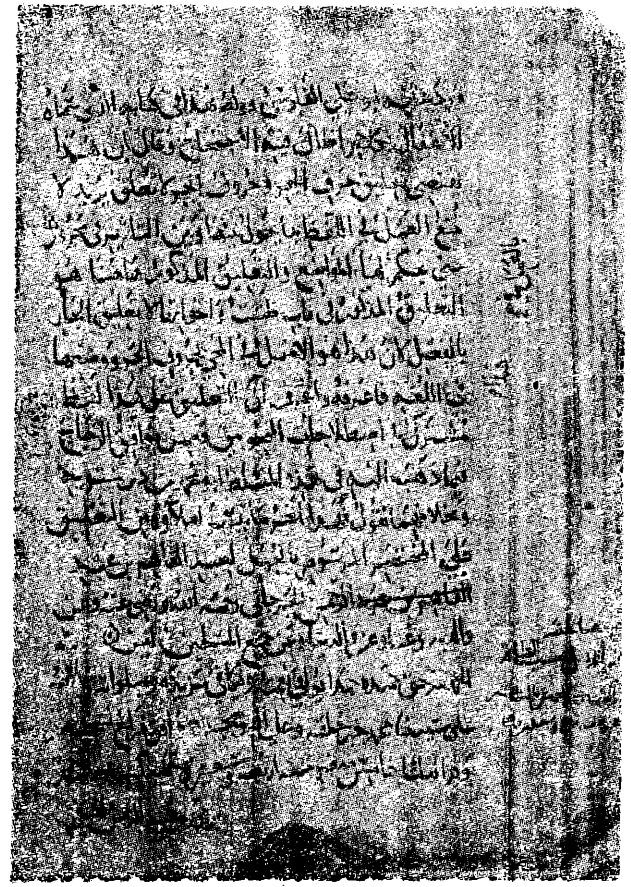

وجه الورقة الاخيرة من الاصل (آ) نهاية الكتاب

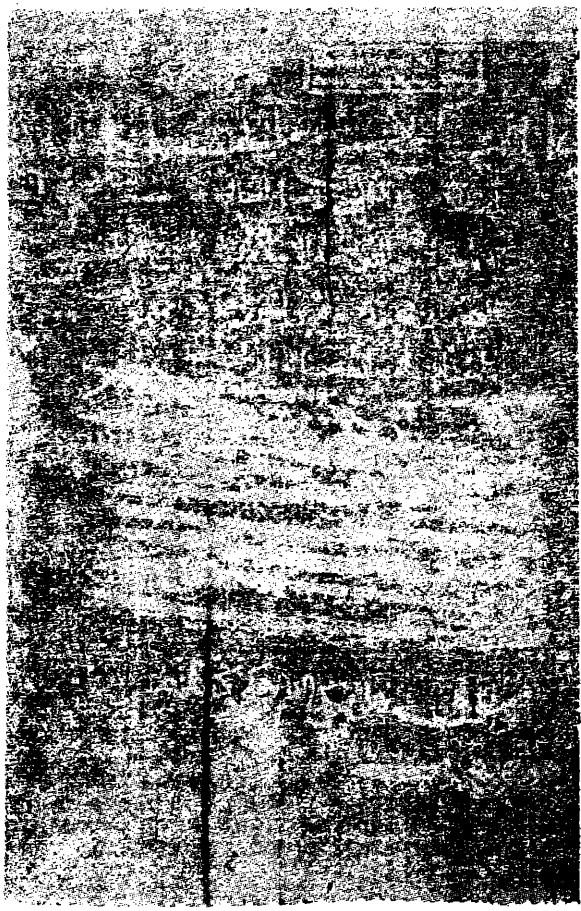

صفحة العنوان وهي وجه الورقة الأولى من (ب)